

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص محاسبة وتدقيق

إستخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات

دراسة ميدانية لعينة من الممارسين المهنيين والأساتذة الجامعيين

تحت إشراف

✓ د/ مايدة محمد فيصل

إعداد الطلبة :

✓ بن عبد الله سمية

✓ بن جدو نجوى

✓ العقون خديجة

✓ عثمانى بشير

لجنة المناقشة

الصفة	المؤسسة	الرتبة	لقب و اسم الاستاذ
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	دكتوراه	ضيف الله محمد الهادي
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	دكتوراه	مايدة محمد فيصل
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	دكتوراه	الزين يونس

السنة الجامعية : 2022/2021



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص محاسبة وتدقيق

إستخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات

دراسة ميدانية لعينة من الممارسين المهنيين والأساتذة الجامعيين

تحت اشراف

✓ د/ مايدة محمد فيصل

اعداد الطلبة :

✓ بن عبد الله سمية

✓ بن جدو نجوى

✓ العقون خديجة

✓ عثمانى بشير

لجنة المناقشة

الصفة	المؤسسة	الرتبة	لقب و اسم الاستاذ
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	دكتوراه	ضيف الله محمد الهادي
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	دكتوراه	مايدة محمد فيصل
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	دكتوراه	الزين يونس

السنة الجامعية : 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا

يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ

صدق الله العظيم

سورة الزمر: الآية 09

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد
فإننا نشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لنا إنجاز هذا العمل بفضل
فه الحمد أولاً و آخرًا.

ثم نشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لنا يد المساعدة، خلال هذه الفترة،
وفي مقدمتهم الأستاذ المشرف الدكتور / هايدة محمد فيصل الذي لم
يختر جهداً في مساعدتنا فله من الله الأجر ومنى كل تقدير حفظه الله
ومتعه بالصحة والعافية ونفع بعلمه.

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع الأساتذة بكلية العلوم
الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وهيئة التدريس بقسم المالية
والمحاسبية على كل المساعدات والتوجيهات التي قدموها لنا من أجل
إتمام هذا العمل .

و أخيراً نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

ملخص الدراسة

إستخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات

دراسة ميدانية لعينة من الممارسين المصنفين و الأساتذة الجامعيين

هدفت هذه الدراسة لإبراز أهمية تطبيق القيمة العادلة في تحقيق مبادئ حوكمة الشركات، وقد اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي لمناسبتها لأغراض الدراسة، وتحقيق الأهداف الدراسة تم تصميم استبيان تم توزيعه على عينة من الأكاديميين والمهنيين ذوي الاختصاص في مجال المحاسبة والمالية.

وبعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها الارتباط الوثيق بين المعلومات المحاسبية والمالية و حوكمة الشركات والانعكاس الايجابي لاستخدام القيمة العادلة في تحقيق مبادئ حوكمة الشركات وان تطبيق محاسبة القيمة العادلة من شأنه تحقيق مبادئ حوكمة الشركات .

الكلمات المفتاحية : القيمة العادلة، المعلومات المحاسبية والمالية، مبادئ حوكمة الشركات

Abstract:

This study aims to highlight the importance of applying fair value in achieving the principles of corporate governance. The study relied on both descriptive and analytical methodologies as they fit the purposes of the study. In order to achieve the study's objectives, a questionnaire was designed and distributed to a sample of academics and professionals specializing in accounting and finance.

After analysing the data and testing the hypotheses, a set of results was reached, the most important of which was the close correlation between accounting and financial information and corporate governance and the positive reflection of the use of fair value in achieving the principles of corporate governance.

Keywords: fair value, accounting and financial information, corporate governance principles

المحتويات

فهرس

إستخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات
دراسة ميدانية لعينة من الممارسين المصنفين و الأساتذة الجامعيين

فهرس المحتويات

شكر و عرفان

المخلص

I.....	فهرس المحتويات
III.....	فهرس الجداول
IV.....	فهرس الأشكال والرسومات والمخططات التوضيحية
VI.....	قائمة الاختصارات
XII.....	قائمة الملاحق
أ ج.....	المقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

2 تمهيد

3 المبحث الأول: المفاهيم العامة للقيمة العادلة والمعلومات المحاسبية

3 المطلب الأول: ماهية القيمة العادلة

3 الفرع الأول: تعريف القيمة العادلة وطرق قياسها

6 الفرع الثاني: محددات قياس القيمة العادلة

7 الفرع الثالث: مزايا و عيوب استخدام القيمة العادلة

9 المطلب الثاني: ماهية المعلومات المحاسبية

9 الفرع الأول: تعريف وخصائص المعلومات المحاسبية

15 الفرع الثاني: أهمية وفوائد المعلومات المحاسبية

16 الفرع الثالث: تأثير القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

20 المبحث الثاني: الإطار النظري لحوكمة الشركات

20 المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات

20 الفرع الأول: نشأة حوكمة الشركات وأسباب ظهورها

22 الفرع الثاني: تعريف وأهمية حوكمة الشركات

24 الفرع الثالث: محددات ومعايير حوكمة الشركات

28 المطلب الثاني: مساهمة استخدام القيمة العادلة في تحقيق مبادئ ومتطلبات حوكمة الشركات

28 الفرع الأول: مبادئ حوكمة الشركات

33 الفرع الثاني: مساهمة استخدام القيمة العادلة في تحقيق مبادئ حوكمة الشركات

35 الخلاصة

37	تمهيد
38	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
38	المطلب الأول: الطريقة
38	الفرع الأول: مجتمع الدراسة
38	الفرع الثاني: عينة الدراسة
39	المطلب الثاني: الأدوات
39	الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات
42	الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة
43	المبحث الثاني: النتائج والمناقشة
43	المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة التطبيقية
48	المطلب الثاني: تفسير وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة
54	المطلب الثالث: اختبار الفرضيات
54	الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات
55	الفرع الثاني: اختبار فرضيات الدراسة
56	الخلاصة
خ	الخاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

فهرس

الجدول والأشكال

إستخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات
دراسة ميدانية لعينة من الممارسين المصنوعين و الأساتذة الجامعيين

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم الجدول
46	عدد الإستمارات الموزعة والمسترجعة و الغير مسترجعة والمستبعدة والمدروسة	01
48	معامل الثبات لفقرات الاستمارة (ألفا لكرونباخ)	02
49	درجات مقياس ليكرت	03
52	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	04
53	توزيع أفراد العينة حسب السن	05
54	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	06
55	توزيع أفراد العينة حسب المجال الوظيفي	07
56	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	08
57	رموز فقرات المحور الأول	09
57	بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول	10
58	رموز فقرات المحور الثاني	11
59	بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني	12
60	رموز فقرات المحور الثالث	13
60	بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث	14
62	إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات	15
63	إختبار T-Test للفرضية الأولى	16
64	إختبار T-Test للفرضية الثانية	17
64	إختبار T-Test للفرضية الثالثة	18

فهرس الأشكال والرسومات والمخططات التوضيحية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
21	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية	01
33	المحددات الخارجية والداخلية لحوكمة الشركات	02
38	مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2004)	03
42	علاقة القيمة العادلة بحوكمة الشركات	04
52	توزيع العينة حسب الجنس	05
53	توزيع العينة حسب السن	06
54	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	07
55	توزيع العينة حسب المجال الوظيفي	08
56	توزيع العينة حسب الخبر المهنية	09

الآختطارات

قائمة

إستخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات
دراسة ميدانية لعينة من الممارسين المصنعيين و الأساتذة الجامعيين

قائمة الاختصارات

المعنى باللغة الأجنبية	الاختصار	المعنى باللغة العربية
Financial Accounting Standards Board	F.A.S.B	مجلس معايير المحاسبة المالية
American Accountants Association	A.A.A	جمعية المحاسبين الأمريكيين
Organization for Economic Cooperation and Development	O.C.E.D	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
International Finance Corporation	I.F.C	مؤسسة التمويل الدولية
Statistical Package for the Social Sciences program	S.P.S.S	برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية
Kolmogorov-Smirnov	K.S	إختبار جودة المطابقة
Hypothesis	H	فرضية

الملاحق

قائمة

إستخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ مبادئ حوكمة الشركات

دراسة ميدانية لعينة من الممارسين المصنفين و الأساتذة الجامعيين

قائمة الملاحق

عنوانه	الملحق
الاستبيان	الملحق رقم 01
جدول مخرجات Spss	الملحق رقم 02

المقدمة

إستخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات
دراسة ميدانية لعينة من الممارسين المهنيين و الأساتذة الجامعيين

المقدمة

تمهيد:

أفرزت الأزمات المالية في الآونة الأخير خاصة تلك الأزمات التي تعرضت لها العديد من الشركات العالمية الكبرى عن كثير من حالات الفساد و لاسيما الفساد المالي والمحاسبي، الأمر الذي كان له الأثر السيئ في كثير من المجالات خاصة المالية منها انعكست سلبا على مصداقية الشركات الأمر الذي دفع بالجهات ذات الصلة وعلى المستويين الوطني والدولي إلى إجراء الدراسات والفحوصات المعمقة بهدف تحديد الأسباب الرئيسية التي كانت وراء حدوث هذه الأزمات المالية والانهيارات، واقتراح السبل الكفيلة لحماية المساهمين والأطراف الأخرى المهتمة بالشركة ، وبالرجوع الى أسباب هذه الانهيارات يرى المفكرين بان أغلبية تلك الأسباب كانت في حقيقتها أسبابا مالية ومحاسبية من بينها انعدام الشفافية و الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية ، ومن هنا ظهرت الحاجة الى مفهوم حوكمة الشركات، حيث تلعب حوكمة الشركات دورا هاما من خلال مبادئها في مجال تطوير مهنة المحاسبة وهذا بدوره ينعكس على مستوى جودة المعلومة المحاسبية، وتوفير مقومات فعالة للإفصاح المحاسبي ، ولتحقيق ذلك تم التوجه للقياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة، والتي تعتبر بديل أمثل لطريقة التكلفة التاريخية، فهي تعمل على تحقيق تقارب بين القيم الاقتصادية والقيم المحاسبية من خلال أخذ الظروف الاقتصادية السائدة بعين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية، وهو ما يسم بحب إيجاد التلاقي في المفاهيم بين المحاسبين والاقتصاديين من جهة، وتعزيز جودة المعلومات المالية، من خلال توفير معلومات تتسم بالملائمة و التمثيل الصادق لنتائج أعمال المؤسسة من جهة أخرى وهذا ما يبرز لنا أهمية الحوكمة ومبادئها.

1- الإشكالية الرئيسية :

مما سبق تتبلور لنا الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال دراستنا هذه والتي يمكن صياغتها على

النحو التالي: ما مدى أهمية استخدام القيمة العادلة في تحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات؟

2- الأسئلة الفرعية :

انطلاقا من الإشكالية السابقة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل العلاقة بين المعلومات المحاسبية والمالية و حوكمة الشركات ؟
- كيف ينعكس استخدام القيمة العادلة على مبادئ حوكمة الشركات ؟
- هل توجد مبررات تدعم مساهمة القيمة العادلة في تحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات ؟

3- الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

- هناك ارتباط وثيق بين المعلومات المحاسبية والمالية و حوكمة الشركات.
- ينعكس استخدام القيمة العادلة إيجابيا على حوكمة الشركات؛
- توجد مبررات كافية تدعم مساهمة القيمة العادلة في تحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات وذلك ان استخدام القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر واقعية؛

4- أسباب اختيار الموضوع

- الميول الشخصية
- ملائمة الموضوع لمجال تخصصنا
- الاهتمام المتزايد بمحاسبة القيمة العادلة
- الرغبة الذاتية في دراسة الموضوع

5- أهمية الموضوع

تكمن أهمية الدراسة في أنها تعالج أحد جوانب التطور في الفكر المحاسبي، والمتمثل في استخدام القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي، والذي يعد أساسا لقياس المحاسبي للعمليات والأحداث التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية، كما تبرز الدراسة أهمية تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المالية والمحاسبية وإظهارها في صورة صادقة وعادلة وبالتالي تطبيق احد أهم مبادئ حوكمة الشركات .

6- أهداف الموضوع

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- عرض المفاهيم الرئيسية المرتبطة بكل من القيمة العادلة و حوكمة الشركات.
- تسليط الضوء على توجه الفكر المحاسبي نحو القيمة العادلة، وبيان مبرراته.
- التعرف على أهم خصائص القيمة العادلة.
- إبراز أهمية استخدام القيمة العادلة في تحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات .

7- حدود الدراسة :

- الحدود الزمانية: تم انجاز هذه الدراسة خلال السداسي الثاني للموسم الجامعي 2021/2022
- الحدود المكانية: تم اجراء الجانب التطبيقي للدراسة بالجزائر على عينة من المختصين في المجال المحاسبي من مهنيين تمثلت في المهنيين مما رسي المحاسبة ،من محافظي الحسابات،الخبراء المحاسبين، إضافة إلى

مقدمة

المحاسبين ومدراء مصالح المحاسبة والمالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية و أكاديميين تمثلت في فئة الأكاديميين، بحيث استهدفنا الأساتذة الجامعيين المهتمين بالمجال المحاسبي، وطلبة ما بعد التدرج في التخصصات التالية، المحاسبة، الجباية، التدقيق، والمالية.

8- المنهج و الأدوات المستخدمة :

نظرا لطبيعة الدراسة وفي محاولة لتحقيق أهدافها، اعتمدنا على المنهج الوصفي وذلك بغرض تحديد المفاهيم المرتبطة بكل من استخدامات القيمة العادلة، حوكمة الشركات ومبادئها و المعلومات المالية والمحاسبية، إضافة إلى المنهج التحليلي من أجل دراسة البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة بهدف اختبار صحة فرضيات الدراسة وبيان نتائج الدراسة.

9- صعوبات البحث :

خلال دراستنا للموضوع صادفتنا مجموعة من الصعوبات من بينها:

- التجاوب السلبي لبعض المستجوبين من خلال عدم الإجابة على الأسئلة أو عدم إرجاع الاستمارات.
- عدم تطبيق القيمة العادلة في الجزائر
- قلة المراجع التي تربط بين القيمة العادلة ومبادئ حوكمة الشركات

10- الدراسات السابقة :

المذكرات والأطروحات:

- دراسة إسماعيل سبتي (2016): بعنوان: "أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة" وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مميزات و انتقادات كل بدائل القياس المحاسبي وتوضيح التطورات التاريخية التي مرّ بها أسلوب القياس وفق القيمة العادلة وتبيان واقع ومدى صحة القياس بها بين انتقادات الأزمة المالية وتأييد المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المالية المحاسبية الأمريكية.

- دراسة حسين عبد الجليل آل غزوي(2010): والتي تناولت موضوع "حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية" بتسليط الضوء على أهمية حوكمة الشركات وتأثيرها على المعلومات المحاسبية.

المجلات والمقالات:

- دراسة د.محمد حسان بن مالك ود . محمد بشير غوالي (2015): وكانت الدراسة في شكل مقال حول أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في

الجنوب الشرقي" بمعنى مدى تأثير تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل يعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية للشركات، بشكل يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين والمتعاملين ومنتخذي القرارات بالمعلومات المحاسبية خلص الباحثين إلى انه هناك انقسام واضح حول القيمة العادلة بين مؤيد ومعارض، على الرغم من أنها تتمتع بالموثوقية لدى المهتمين بها وأن ما تخرجه يلائم جميع الأطراف أصحاب المصالح.

الملتقيات والمداخلات:

- دراسة د. بلعادي عمار و د. جاوحدو رضا (2010): بعنوان: "دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية و الإفصاح" حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية حوكمة الشركات في إرساء وتعزيز قواعد الإفصاح والشفافية حيث استخلص الباحثين من خلال هذه الدراسة إلى أن افتقاد الشفافية و الإفصاح الكافي قد ساهم في الضعف المالي على مستوى الشركات وعلى المستوى الوطني والدولي، وكثير من الأزمات التي حدثت في الآونة الأخيرة بالإضافة إلى إن تطبيق آليات حوكمة شركات يضمن إنشاء بيئة استثمارية مستقرة تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية كما توفر لهم بيئة ذات أدوات مسؤولة وقادرة على حماية أملاكهم و أيضا تعمل على إرساء وتكريس مبدأ الشفافية و الإفصاح وان عدم كفاية الإفصاح بعد مؤشرات على وجود ضعف في نظم الرقابة الداخلية وإجراءات الالتزام بقواعد حوكمة شركات.

- دراسة أ.فلة حمدي وأ.نجلاء نوبلي(2012): بعنوان: " استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات"، حيث تدور الفكرة الاساسية لهذه الدراسة حول تأثير القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية والعلاقة بين هذه الأخيرة و حوكمة الشركات .

أوجه الاختلاف وتشابه الموضوع مع الدراسات السابقة:

أوجه الاختلاف: تناول الموضوع المدروس القيمة العادلة و حوكمة الشركات مباشرة أما الدراسات السابقة تناولت المعلومات المحاسبية والمالية و حوكمة الشركات.

أوجه التشابه: كل من الموضوع المختار والدراسات السابقة تبين لنا العلاقة والتأثيرات لكل من حوكمة الشركات و القيمة العادلة والمعلومات المحاسبية والمالية والتفاعل فيما بينها.

11- محتويات البحث:

للإجابة على إشكالية الموضوع وتحقيق أهداف الدراسة واثبات صحة الفرضيات تم تقسيم البحث الى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي حيث تناولنا:

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: المفاهيم العامة للقيمة العادلة والمعلومات المحاسبية والمالية

المبحث الثاني: الإطار النظري لحوكمة الشركات

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

المبحث الأول: تقييم وتحليل المتغيرات و الأدوات المستخدمة في الدراسة

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

الفصل الأول

الإطار

النظري للدراسة

استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات

دراسة ميدانية لعينة من الممارسين المصنفين و الأساتذة الجامعيين

تمهيد

لقد مرت النظرية المحاسبية بالعديد من المراحل حيث كان لكل مرحلة مميزاتها وخصائصها عرفت بها ومن بين أهم المراحل التوجه من المنهج التقليدي إلى المنهج الحديث والتي فيها تم إعتبار المحاسبة كنظام يسمح بإعداد الكشوف المالية من أجل تقديم معلومات كاملة ومفيدة تساعد مستخدميها على اتخاذ قرارات رشيدة، فقد توجهت معظم الهيآت المعنية المشرعة للمعايير المحاسبية لمعظم الدول منها مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس لقياس البنود المالية حيثما أمكن ذلك، مما اعتبره البعض تغييرا محوريا في الفكر المحاسبي بالإضافة إلى سلسلة الأحداث المتكررة التي تسببت في إفلاس العديد من الشركات الكبرى وحدوث أزمات مالية إلى قيام الحكومات بدراسة هذه الإنتكاسات وأسبابها فنتج عنها ما يعرف بالحوكمة لمنع حدوث ذلك أو التقليل منها في أدنى المستويات، ومن هنا نجد أنفسنا أمام علاقة بين إستخدام القيمة العادلة و حوكمة الشركات، ففي هذا الفصل سنقوم بتوضيح هذه الأخيرة وعليه سنتطرق إلى مفاهيم حول كل من القيمة العادلة والمعلومات المحاسبية و المالية في المبحث الأول و الإطار النظري لحوكمة الشركات بالإضافة إلى التطرق إلى مساهمة إستخدام القيمة العادلة في تحقيق مبادئ ومتطلبات حوكمة الشركات.

المبحث الأول: المفاهيم العامة للقيمة العادلة والمعلومات المحاسبية

المطلب الأول: ماهية القيمة العادلة

الفرع الأول: تعريف القيمة العادلة وطرق قياسها

أولاً: تعريف القيمة العادلة:

ظهر استخدام مصطلح القيمة العادلة من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) لأنه ليس لكل الأصول و الالتزامات قيمة يمكن الحصول عليها من السوق، وقد عرّفت القيمة العادلة في معيار المحاسبة الأمريكي رقم (107) بأنها " قيمة تنازل الأصل في عملية تبادل حالية بين أطراف راغبة، دون أن تكون هذه العملية في حالات التصفية أو البيع الجبري ".¹

وقد تمّ تعريف القيمة العادلة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في عدّة معايير منها المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 الفقرة 8 والتي بيّنت أنّ القيمة العادلة هي " المبلغ الذي يمكن أن تتمّ به مبادلة الأصل أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحتي".²

وعرّفت كذلك على أنّها المبلغ الذي يمكن أن يشتري به أصل أو يباع أو الخضم في عملية تجارية بين أطراف ترغب بالبيع والشراء.¹

ومنه نستنتج أنّ القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن بيع أصل ما أو تحقيقه أو شراءه به أو تحمّله لتسوية إلتزام ما بين طرفين يرغبان في ذلك ولديهما معلومات وافية عن الشيء محل التبادل ، ويمكن أن تسمى بقيمة السوق أو سعر السوق أي السعر الممكن إستلامه عند بيع أصل أو عند تسوية إلتزام في عمليّة منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس.²

¹أ.بودور شوريب: مقال بعنوان: التوجه المحاسبي الدولي نحو منهج القيمة العادلة، مجلة دراسات إقتصادية ، العدد 27، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، سنة 96.

²د.أحمد طرطار، أ.عبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة وفق scf (الجانِب التطبيقِي)، جسور للنشر والتوزيع، 2018م، ص228ص229.

ثانيا: طرق قياسها:

✘ مجلس معايير المحاسبة المالية:

بين مجلس معايير المحاسبة المالية أنه يمكن قياس القيمة العادلة كمايلي :

- السوق النشط أفضل مكان لقياس القيمة العادلة وفي حالة عدم توفر ذلك يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة.
- قد تستخدم كذلك الطرق التالية لقياس القيمة العادلة:
 - أ- الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المشابهة.
 - ب- خدمات التسعير من جهة خارجية.
 - ت- نماذج التسعير الداخلية.
 - ث- التدفقات النقدية المخصومة.¹

✘ المعيار الأمريكي رقم 157:

نشر هذا المعيار سنة 2006، بعد أن كان أول مفهوم للقيمة العادلة بالولايات المتحدة الأمريكية، الذي حدد ثلاث طرق لقياس القيمة العادلة:

- 1- **طريقة السوق:** يشير إلى صافي القيمة القابلة للتحقق التي تعتمد على الأسعار الملاحظة، وباقي المعلومات التي يتحصل عليها من تعاملات السوق المتعلقة بأصل والتزامات مماثلة أو القابلة للمقارنة.
- 2- **طريقة الدخل:** تقوم على تقدير القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية، أو الدخل والمصاريف أي تستعمل تقنيات التقييم عن طريق الاستحداث.²
- 3- **طريقة التكلفة:** يشير هذا المدخل إلى تكلفة الاستبدال، والتي تمثل تكلفة الحصول على أصل مشابه وبالطاقة الإنتاجية نفسها أو إمكانية الخدمة.

¹ محمد حسان بن مالك ومحمد بشير غوالي، أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في الجنوب الشرقي-دراسة تطبيقية، مجلة الباحث، عدد2015/15، ص173.

² هيبه طيبش: دور القيمة العادلة في تحقيق مصداقية قائمة المركز المالي للمؤسسة- مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية دراسة حالة مؤسسة ملينة الكاهنة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2014-2015. ص21ص22.

ويمكن أيضا قياس القيمة العادلة وفقا لعدة أساليب و التي قد تم ذكرها في بعض المعايير نذكر منها:¹

أ- المعيار 16: الأصول الثابتة:

- حدد المعيار قياس القيمة العادلة كالاتي:
- القيمة السوقية بمعرفة مقيمين مؤهلين.
- القيمة الإستبدالية بعد الاستهلاك.

ب- المعيار الدولي رقم 32: الأدوات المالية:

يبيّن المعيار بعض أسس قياس القيمة العادلة على النحو التالي:

- إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشطة وذات سيولة: فإن سعر السوق المعروض للأداة هو أفضل دليل للقيمة العادلة حيث أن سعر السوق المناسب هو إما سعر العرض الحالي أو سعر الطلب أو سعر آخر عملية.
- إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق غير نشطة: فيمكن اللجوء الى وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بموثوقية هذه الأساليب هي:

1. القيمة السوقية الجارية لأداة مالية مشابهة للأداة المالية المراد تقييمها.

2. تحديد خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر خصم مساو لمعدل الفائدة السائد في السوق لأدوات مالية لها نفس الخصائص.

3. استخدام نماذج تسعير الخيارات.

- إذا كانت الاداة غير متداولة في سوق مالي منظم: فإنه يتم تحديد مدى معيّن وبشكل معقول أن تقع القيمة العادلة ضمنه.
- عند عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية: لأي سبب فإنه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات حول الخصائص الأساسية للأدوات المالية المراد تقييمها.

¹ محمد حسان بن مالك ومحمد بشير غوالي، نفس المرجع أعلاه، ص 173 ص 174.

ج- المعيار رقم 40 الاستثمارات العقارية: حيث أنه في حال عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة للممتلكات العقارية بموثوقية عالية فإنه يجب إثبات هذه العقارات بالتكلفة وقد أوضح المعيار أسس تحديد القيمة العادلة على النحو التالي:

- يعتبر السعر السوقي أفضل محدد للقيمة العادلة ويعبر السعر السوقي هنا عن السعر الأكثر احتمالاً والممكن الحصول عليه بشكل معقول من السوق.
- الأسعار الجارية في سوق نشط لممتلكات أخرى مشابهة.

الفرع الثاني: محددات قياس القيمة العادلة

تكون القيمة العادلة لأداة مالية قابلة للقياس بشكل موثوق به:

- إذا كان التغير في نطاق التقديرات القيمة العادلة المعقولة ليس كبيراً لتلك الأداة.

- التقييم له احتمالات مختلفة التقديرات لكن ضمن النطاق بشكل معقول

والاحالات التي تكون فيها القيمة العادلة بشكل موثوق به ما يلي:

- الأداة المالية التي يوجد لها عرض سعر معلن في سوق أوراق مالية نشط لتلك الأداة.
- أداة الدين تم تقييمها من قبل وكالة تقييم مستقلة ويمكن تقدير تدفقاتها النقدية بشكل معقول.
- أداة مالية لها نموذج تقييم قياس والتي يمكن بشكل موثوق به قياس من خلال البيانات لذلك النموذج، لأن البيانات تأتي من أسواق نشطة.

وقد نصت معايير المحاسبة الدولية على أن السعر في السوق النشط يمثل أفضل دليل على القيمة العادلة للموجودات المراد قياسها وصفات السوق النشط هي:

- عادة يكون بائع ومشتري في أي لحظة.

- الأسعار معلنة ومتوفرة للعمامة.

- البنود التي يتم تناولها في هذا السوق تكون متجانسة.¹

الفرع الثالث : مزايا وعيوب استخدام القيمة العادلة

أ. مزايا استخدام القيمة العادلة:

تتوفر القيمة العادلة على جملة من المزايا يمكن ذكرها على النحو التالي:

- 1- تساهم القيمة العادلة بتحقيق ما يسمى بالإفصاح الكافي، حيث يكون المستثمرون على إطلاع كاف على أنواع الاستثمارات وطرق تقويمها من خلال القوائم المالية.
- 2- يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال.
- 3- تراعي محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.
- 4- يعد استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية، وأساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية.
- 5- تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة التي تستخدم القيمة العادلة.²

ب. عيوب استخدام القيمة العادلة

كما أن للقيمة العادلة مزايا، فإن لها عيوباً نذكر منها:

- 1- يصعب التحقق من القيمة العادلة لأي أصل أو إلتزام في ظل عدم توافر سوق نشط يتداول فيه ، بمعنى أنها مهتزة على مستوى خاصية الموثوقية.
- 2- عدم وجود طريقة مثالية للوصول للقيمة العادلة، فعادة تعكس التداولات على سعر معين في السوق المالي النشط (التنافسي) مستوى توافق التقديرات بين البائعين والمشتريين للسهم حول مقدار التدفقات النقدية المستقبلية له، والتي تعتبر أحد الطرق لقياس القيمة العادلة، وفي هذه الحالة تكون القيمة العادلة متوافقة مع القيمة السوقية، ولكن في حالة الأسواق المالية غير النشطة فلا بد من إدخال النماذج

¹ بونعجة سحنون: مقال بعنوان: أهمية القيمة العادلة كأسلوب للقياس مابين المرجعية المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، المركز الجامعي يتيسمسيلت المجلد 04، العدد 01.2020، تاريخ النشر: 2020/03/15، ص 124.

² أسامة محمد يوسف هرش، أثر تطبيق القيمة العادلة في جودة الارباح: دراسة ميدانية على المصارف التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، الزرقاء، 2017، ص14.

- الرياضية لحساب القيمة العادلة والتي تخضع لطريقة تصميمها وإلى الحكم الشخصي والسلطة التقديرية لمعديها، مما يجد من قدرة النموذج على القياس الدقيق للقيمة العادلة.
- 3- تؤدي القيمة العادلة الى زيادة التذبذب في الميزانية وجدول حسابات النتائج للمؤسسات، خاصة بالنسبة للأوراق المالية الموضوعة لغرض المضاربة، وذلك عن طريق معالجة الفروقات بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة لهذه الاوراق المالية في جانب الاموال الخاصة.
- 4- يأخذ حساب القيمة العادلة بالإعتبار وضع السوق المالي في وقت محدد، والذي ربما يمثل صورة مؤقتة لقيمة الأوراق المالية نتيجة تأثرها بأسباب غير أساسية (نفسية، فقاعة أسعار، حالة ذعر في فترة الأزمات) يكون لها أثر لحظي، لذلك لا يمكن الاستعانة بها لبناء قرارات على المدى الطويل، وربما قد يستغل ذلك من طرف إدارات المؤسسات للتأثير على حساب النتيجة والذي يعرف بإدارة الأرباح (التحميل المحاسبي) والتي تعرف بأنها إستخدام الإدارة لعدة وسائل للتأثير على رقم الربح، بما لا يعكس الحقيقة (هو تلاعب محاسبي).
- 5- قد تستعمل القيمة العادلة على المدى القصير (و في الحقيقة يجب أن تبنى القيمة العادلة على عوامل أساسية وليس ظرفية) بهدف الحصول على المكافآت والتي عادة ما تكون مربوطة برقم الربح المحقق أو للتأثير على قرار المقرض بهدف الحصول على قرض.

للقيمة العادلة أهمية كبيرة في تحديد السعر المناسب للتبادل، وبالتالي عند إتخاذ القرار الاستثماري يجب أن يتم إستخدامها بدقة وحذر والتأكد من المعلومات والنماذج التي استخدمت لحسابها، فإذا لم يتم إستعمالها بحيطه وحذر، فقد تكون سببا لإتخاذ قرارات خاطئة، وعليه فالطريقة حساسة جدًا ومعقدة بالنظر لكثرة طرق قياسها بالمقارنة مع التكلفة التاريخية¹.

¹ محمد حسان بن مالك ومحمد بشير غوالي، نفس المرجع السابق، ص175.

المطلب الثاني: ماهية المعلومات المحاسبية

الفرع الأول: تعريف وخصائص المعلومات المحاسبية

أولاً: تعريف المعلومات المحاسبية:

باعتبار أن المعلومة المحاسبية والمالية المنتج النهائي للمادة الخام أي البيانات التي تم تشغيلها وفق سير مراحل نظم المعلومات سواء اداري أو محاسبي أي أن المعلومات هي تكييف مقصود للبيانات، أمّا المعلومات المحاسبية بشكل خاص فتعرف "بأنّها كل المعلومات الكميّة وغير الكميّة التي تخص الأحداث الاقتصادية والتي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً"¹.

ولقد عرفتها الجمعية الأمريكية للمحاسبة أنّها "معطيات عدديّة مرتبطة بظاهرة إقتصادية حدثت في الماضي، الحاضر أو المستقبل لكيان ما من خلال ملاحظة معيّنة وفقاً لقواعد معيّنة"²، تنشأ الحاجة إلى هذه المعلومات من نقص المعرفة وحالة عدم التأكيد الموجودة في النشاط إقتصادي، وبذلك فإنها تهدف من توفير وتقديم المعلومات إلى الجهات هو التخلص من تلك الأمور، وبذلك فإنه ليس من الضروري أن تتحول البيانات المحاسبية إلى معلومات بعد إجراء العمليات التشغيلية عليها، بل أصبح يرتبط ذلك بتحقيق شرطين مهمين أو أحدهما على الأقل عند إستخدامها من قبل متخذ القرار وهما:

- 1- إن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكيد لدى متخذ القرار، وذلك من خلال تقليل تقليل عدد البدائل المتاحة أمام متخذ القرار.
- 2- إن المعلومات الناتجة يجب أن تزيد من معرفة متخذ القرار وذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول، حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في اتخاذ قرارات أخرى في المستقبل.

¹ أ.د أحمد فايد نور الدين و هلايلي إسلام، ورقة بحثية بعنوان: دور نظام المعلومات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، جوان 2019، ص 246.

² بزقاري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2011، ص 48.

أما إذ لم يتحقق ذلك، فلا يمكن أن يكون ناتج العمليات التشغيلية على البيانات بمثابة معلومات، بل يمكن اعتبارها "بيانات مرتبة" يمكن خزنها واستخدامها كمدخلات في النظام من جديد.¹

إذا فهي بيانات تم تنظيمها ومعالجتها لتكون ذات دلالة ومعنى لمستعملها في إتخاذ مختلف القرارات.²

وعليه يمكن تعريف المعلومات المحاسبية والمالية "هي البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية إتخاذ القرارات، ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث الحاجة إلى التفصيل فيها من جهة ومدى إختصارها على شكل دلالات رقمية مركزة من جهة أخرى لتكون ذات منفعة لمتخذي القرار.³

ثانيا: الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية:

أدى التركيز على أهمية القوائم المالية، كمصدر أساسي للحصول على المعلومة المحاسبية الضرورية لاتخاذ القرارات، لمساعدة المستفيدين الخارجيين (مساهمين، مستثمرين،...) في إتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بعمليات توظيف الأموال. وحتى يتحقق هذا لا بد وأن تتصف المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص والتي تمثل المعايير التي تحدد من خلالها درجة جودتها. وقد حاولت عدة جهات متخصصة تحديد وتوضيح هذه الخصائص، غير أنه ما أعتمد عالميا هي الخصائص أو المعايير التي وضعت وتم تعريفها من قبل مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) من خلال اصدار المفهوم المحاسبي "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" وتمثل في خصائص رئيسية وأخرى ثانوية.⁴

¹ سميحة بوحفص : أثر الخصائص المعلومات المحاسبية في اتخا\ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018/2017، ص 116.

² خلف الله بن يوسف وزيتوني كمال، مقال بعنوان: دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة حديد الاقتصاد، المجلد 14، العدد 01، سنة 2019، ص 201.

³ بزقاري حياة، نفس المرجع السابق، ص 48.

⁴ د. بديسي فهيمة، مقال بعنوان: الحوكمة ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي (iefpedia.com)، سنة 2011، ص 5.

أ/ الخصائص الرئيسية للمعلومة المحاسبية :

1. الملائمة:

ان ملائمة المعلومات المحاسبية تعتبر من أهم الخصائص التي يجب توفرها في هذه المعلومات وتعني مدى تطابق المعلومات المحاسبية مع احتياجات مستخدميها، كما يقصد بها قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير على القرارات الادارية، وكذلك قدرتها على مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية على إجراء تنبؤات أكثر دقة حول الأحداث المستقبلية.

والملائمة في المعلومات المحاسبية والمالية ميزة هامة سواء كانت هذه المعلومات للاستخدام الداخلي للمؤسسة أم للاستخدام الخارجي، ولكنها أكثر أهمية بالنسبة للاستخدام الداخلي بذاتها.

وقد إعتبرت جمعية المحاسبين الامريكيين (A.A.A) أنه لكي تكون المعلومات المحاسبية والمالية ملائمة فإنه يجب أن ترتبط بالهدف والغرض المطلوب تحقيقه، كما حددت معايير المحاسبة المالية (FASB) الخصائص الفرعية التالية لملائمة المعلومات المحاسبية والمالية:

أ. التوقيت المناسب: تعتبر الحاجة الى المعلومات المحاسبية والمالية حاجة جارية وفورية وخاصة أن كثيرا من المعلومات تفقد أهميتها بسرعة شديدة نتيجة للتغيرات الكبيرة في الظروف البيئية المحيطة، وتعتبر خاصية التوقيت الملائم من الخصائص الهامة الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية والمالية وعنصرا أساسيا من عناصر نجاح المديرين في اتخاذ القرارات الإدارية إذ أنه لا قيمة للمعلومات ما لم تصل لمستخدميها في الوقت المناسب لتمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة، ولكي يكون توقيت المعلومات المحاسبية والمالية ملائما ومناسبا فإنه لابد من إعدادها وتجهيزها قبل إتخاذ القرار بوقت كاف.

ب- القدرة التنبؤية: يتخذ المديرون قراراتهم في ظل المنافسة وعدم التأكد وفي إطار البيئة المحيطة مما يستوجب توفير معلومات محاسبية ومالية تساهم في مساعدتهم على التنبؤ الصادق وتقليل درجة المخاطرة كما تساهم المعلومات التنبؤية في إعداد الخطط ورسم السياسات المستقبلية.

ج- التغذية الارتدادية: ويقصد بها أن المعلومات المحاسبية والمالية التي ينتجها النظام المحاسبي يجب أن تترد مرة أخرى الى النظام للتحقق من صحة التنبؤات وإجراء المقارنات بين التنفيذ الفعلي والخطط المرسومة لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأن الانحرافات وتصحيحها.1

2- الثقة والمصادقية:

تتوفر هذه الخاصية في المعلومات المحاسبية والمالية عندما تكون خالية من الأخطاء، الحيادية وتتصف بأمانة التعبير، أي أنها خاصة تتعلق بأمانة المعلومات المحاسبية والمالية وإمكانية الاعتماد عليها .

وتمثل خاصية الثقة في المعلومات المحاسبية والمالية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية وإختيار المعلومات المفيدة لهم، وحسب ما جاء في البيان رقم 2 الصادر عن معايير المحاسبة المالية (FASB) هي "خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله"².

ولكي تتسم المعلومات المحاسبية بالمصادقية يجب أن تتوافر بها ثلاثة خصائص فرعية أساسية وهي:

. القابلية للتحقق: يتحقق هذا المفهوم عند إمكانية التأكد من خلو المعلومات المحاسبية والمالية من الاخطاء فمثلا يتم التأكد من التكلفة المدفوعة للموجودات والتي تظهر في القوائم المالية بالرجوع الى الفواتير أو العقد الخاص بها.

. الحياد : تكون المعلومات محايدة عندما لا تميل الى عرض حالة المؤسسة في أفضل مما هي عليه أو أسوأ من الظروف الفعلية الموجودة، حتى لا تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا.

. الصدق في العرض : يعني هذا المفهوم ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الارقام والادوات المحاسبية من ناحية الموارد والاحداث التي تتجه هذه الارقام والادوات لعرضها من ناحية أخرى .

¹ أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية -دراسة تطبيقية على شركة المساهمة العامة في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة - فلسطين، أكتوبر 2006، ص45ص46.

² د.قمان عمرو أ.باكرية علي، أهمية جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد قرارات الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة الاقتصادية دراسة تحليلية، جامعة المسيلة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد: 2019/01، سنة 2019، ص132.

بمعنى آخر هل تمثل الأرقام ما حدث بالفعل ؟ بمعنى وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والمظاهر المراد التقرير عنها¹.

3. قابلية المعلومات للفهم:

لا يستطيع مستخدم المعلومات المحاسبية الاستفادة منها إذا لم تكن واضحة ومفهومة بشكل جيد. ويتوقف وضوح المعلومات المحاسبية على طبيعة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية وطريقة عرضها، هذا من جهة، وعلى قدرات وكفاءات من يستخدمها من جهة ثانية، لذا يتعين على القائمين على وضع المعايير المحاسبية، والذين يقومون بوضع القوائم المالية مراعاة ذلك حتى يتحقق التواصل الذي يضمن الإبلاغ المحاسبي، أي إبلاغ البيانات التي تحويها القوائم المالية، على اعتبار أن من يستخدموا القوائم المالية، وحتى التقارير التوضيحية المرفقة، ليسوا كلهم محاسبون أو لديهم كفاءات علمية في مجال المحاسبة المالية الخاصة.²

ب/ الخصائص الثانوية للمعلومة المحاسبية والمالية:

1. القابلية للمقارنة:

تعتبر المعلومات المحاسبية التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المؤسسات المختلفة قابلة للمقارنة، ويقصد بالتماثل هنا أن تكون الإجراءات المحاسبية والقياس والتبويب وطرق الإفصاح والعرض المطبقة هي نفسها في مختلف المؤسسات.³

2. الثبات والاتساق:

إنّ مبدأ الثبات والاتساق أهمية كبرى في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة حيث يشير الى ضرورة إلتزام المنشأة بتطبيق نفس السياسات المحاسبية في معاملاتهما وأنشطتها خلال الدورات المحاسبية المتعاقبة، وتلزم معايير المحاسبة الدولية الشركات بضرورة الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة وبيان الأسباب التي دعت لهذا التغيير والآثار المترتبة عليه.⁴

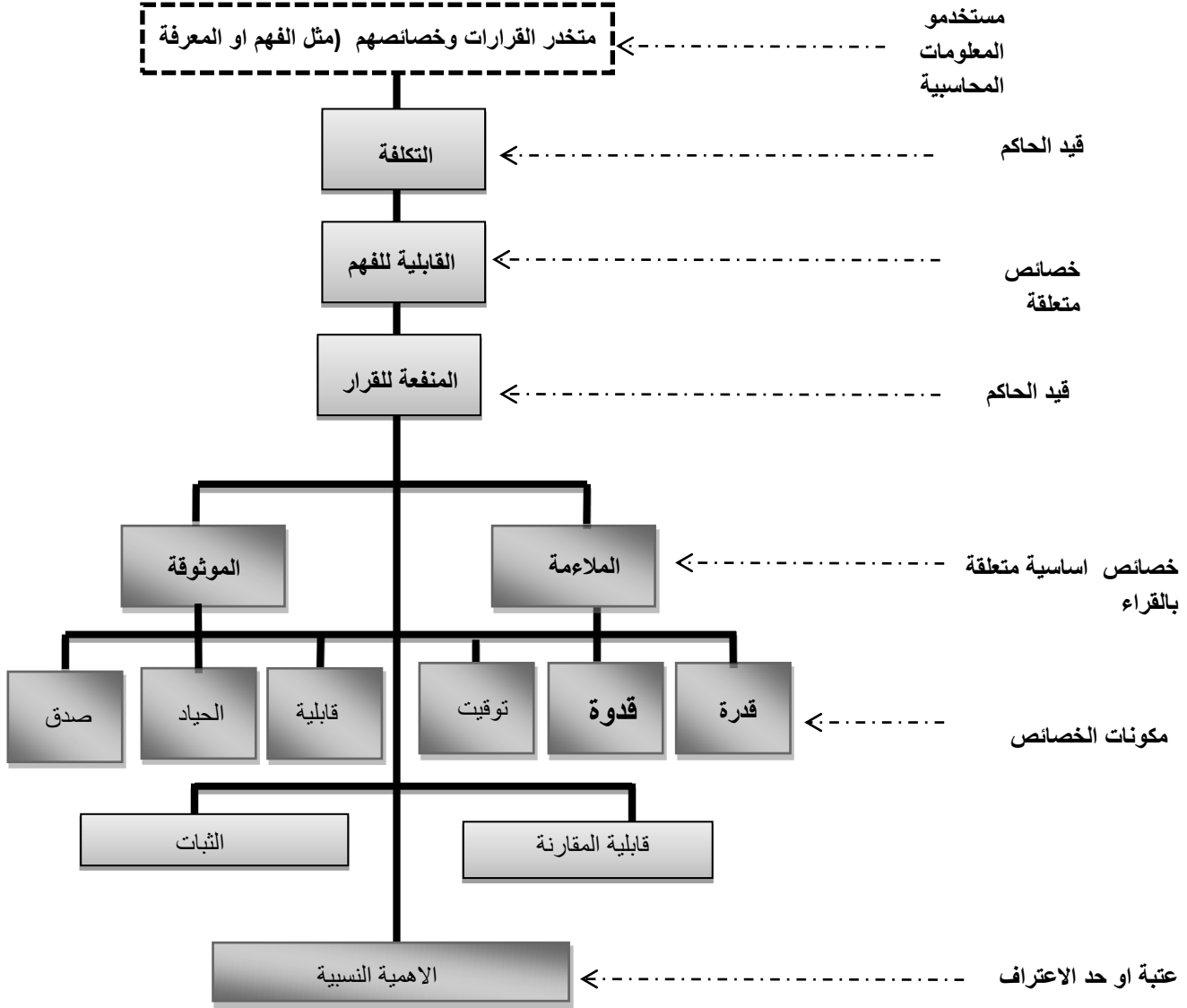
¹ د. قمان عمرو أ. باكرية علي، مرجع سابق، ص 133.

² د. بديسي فهيمة، المرجع السابق، ص 6.

³ صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية IFRS وأثره على جودة المعلومة، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، سنة 2011، ص 78.

⁴ أحمد عبد الهادي شبير، مرجع سابق، ص 54.

الشكل (01): الخصائص النوعية المعلومات المحاسبية والمالية



المصدر: د. قمان عمرو أ. باكرية علي، نفس المرجع السابق، ص 131.

الفرع الثاني: أهمية وفوائد المعلومات المحاسبية

عرف استخدام المعلومات من قبل الإنسان منذ القدم ولكن لم يشهد عصر من العصور مثل هذه الأهمية للمعلومات لدرجة شيوع بعض المفاهيم والمصطلحات التي تميل إلى طابع العصر الحالي بطابع المعلومات مثل : عصر المعلومات ،ثروة المعلومات ،الذكاء الاصطناعي حيث ان الذكاء الاصطناعي يتكون من أنظمة الخبرة والهياكل الشبكية ،ولقد أصبحت المعلومات أحد عناصر العملية الإنتاجية التي لا يمكن الاستغناء عنها في المنظمات الاقتصادية ويعيش العالم اليوم عصر المعلومات و أنظمتها ،والبحث عن أفضل طريقة لإعدادها واستخدامها وفقا لمبدأ التكلفة الاقتصادية (المنفعة/التكلفة) ويعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات الإدارية والاقتصادية.

وهناك من يرى بأنّ عدم توفر المعلومات الكافية والمناسبة ذات العلاقة والمعلومات الصحيحة التي يعتمد عليها، من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية حيث إن سلامة وفعالية القرار الإداري يتوقف بدرجة أكبر على سلامة وكفاية المعلومات التي يبنى عليها القرار وتحتاج الإدارة الى معلومات في كل أوجه نشاطها وفي كل مجالاتها حيث يطلب صنّاع القرار على إختلاف مستوياتهم التنظيمية معلومات صحيحة وحديثة فتساعدهم في إتخاذ القرارات كما أنّ صنع القرار الجيّد يعتمد على معلومات ملائمة لطبيعة القرار من حيث النوعية والوقت والتكلفة، وإنّ المعلومات الكاملة تساعد في صنع قرار جيّد وبناء عليه فإنّ المعلومات المتوفرة يجب أن تكون ملائمة من حيث النوعية (الدقة-الشمولية-الكميّة) والوقت والتكلفة .

ولهذا فإنّ أهميّة المعلومات المحاسبية تكمن في مستوى الافصاح عن هذه البيانات المالية حيث توجد هذه البيانات المالية في القوائم المالية وتشمل العديد من المعلومات عن النشاط التشغيلي والاستثماري والتمويلي والتسويقي للمشروع وكذلك بعض من المعلومات الاقتصادية أو السياسيّة التي قد تؤثر على نشاط الشركة مثل بعض الشركات التي أشارت إلى أنّ أحد أسباب إنخفاض الأرباح هو بسبب الأزمة المالية العالمية لعام 2008، ممّا

قد أثر على أرباح الشركة وهذه المعلومة موجودة في القوائم المالية وبالتحديد في تقرير مجلس الإدارة والتي يجب على المجلس أن يطبق أحد أهم مبادئ حوكمة الشركات وهو الإفصاح عن سبب انخفاض الأرباح أو إرتفاعها، والحقيقة أنّ حوكمة الشركات ترتبط إرتباطاً وثيقاً بين مستوى الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة والمعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها أكانت إقتصادية أو سياسيّة والتي قد أثرت على ربحية الشركة.¹

وعليه فإنّ أهمية المعلومات المحاسبية تكمن في شدة الحاجة إليها، لأنّها تساعد الوحدة الاقتصادية في إتخاذ القرارات الصحيحة التي تحقق الأهداف المرجوة، كما أنّها تمكن المدراء ومُتخذي القرار من أداء واجباتهم ومسؤولياتهم بشكل سليم ودقيق.

ولقد ازدادت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لوجود عدة عوامل عديدة أدت إلى تلك الزيادة بحملة فيما يلي:

1. النمو في حجم الشركة: يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة.
2. ازدياد قنوات الاتصال في الشركة: مما يتطلب توفير المعلومات بصورة راسية وأفقية.
3. تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية: ويتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة.
4. التأثير بالبيئة الخارجية: تتأثر الشركة بالبيئة الخارجية وتؤثر بها، ولقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة، وهذا يتطلب قدراً كبيراً من المعلومات.²

الفرع الثالث: تأثير القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

يشير معيار المحاسبة الدولي رقم 32 فقرة 78 إلى أن معلومات القيمة العادلة تعد مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية إذا أنّها في كثير من الإحالات تؤدي إلى ما يلي:

- تعكس تقدير الأسواق المالية القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات.

¹ حسين عبد الجليل آل غزوي: حوكمة الشركات وأثرها مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية (دراسة اختبارية على شرمات المساهمة في المملكة العربية السعودية)، رسالة ماجستير في المحاسبة (التحليل المالي) الأكاديمية العربية في الدانمارك كلية الإدارة والاقتصاد، سنة 2010، ص41ص42.

² هاجر بكاري: مصداقية المعلومات المحاسبية ودورها في إتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماستر، جامعة حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص11.

- تمكن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالباً نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شراؤها ومن قام بذلك.
- توفر القيمة العادلة أساساً محايداً لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بأصول مالية وتكبد الالتزامات المالية أو الاحتفاظ بها أو سدادها.¹

أولاً: تأثير القيمة العادلة على الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية:

ان تبني القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يسمح بتوفير معلومات محاسبية ومالية مفيدة ومطابقة للواقع الاقتصادي لمستخدميها، وكذا يؤدي إلى حدوث تغيير جوهري في مقومات العمل المحاسبي (الاعتراف والقياس، العرض والإفصاح) وهذا ما ينعكس بدوره على توفير معلومات محاسبية ومالية ذات خصائص نوعية، والمعلومات الجيدة هي تلك المعلومات التي تتسم بالخصائص النوعية التي تطرقنا إليها سابقاً، ومتى كان هناك توافر بالقدر الكافي للخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية والمالية كلما كان الحكم على درجة الجودة بها عالياً، وبالشكل الذي ينعكس على عملية إتخاذ القرار الاقتصادي.²

1. خاصية الملائمة والقيمة العادلة:

اكتسبت القيمة العادلة في المحاسبة دعماً من المسؤولين الحكوميين والمهنيين التجاريين، ووضعي المعايير المحاسبية باعتبارها تعكس الوضع الاقتصادي للمؤسسة بشكل أفضل، كما أنها تزود مستخدمي القرارات بالقيم السوقية السائدة، والقدرة التنبؤية بالنتائج المحتملة. وأكد ذلك ريس مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي يقول: "أظن أنه من الصعب الجدل بخصوص المزايا المفاهيمية للقيمة العادلة على أنها الخاصية الأكثر ملائمة للقياس كما أنها تعكس بشكل أفضل الجوهر الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة"³.

¹ محمد زرقون وفارس بن بدير، واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية- دراسة ميدانية لفئتين، فئة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية وفئة الأكاديميين والمهنيين المحاسبين، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 04، جوان 2016 ص 06.

² فلة حمدي، نجلاء نوبلي، مداخلة بعنوان: استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 07.06 ماي 2012، ص 10.

³ عقري روزة و بوسبعين تاسعديت: أثر محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد scf - دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين - مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، مجلد 07، العدد 01 (أفريل 2021)، بتاريخ 2021/03/23، ص 582.

2. خاصية الثقة والمصدقية والقيمة العادلة:

يمكن أخذ قياس القيمة العادلة على أنه موثوق ويمكن الاعتماد عليه فقط في حال عدم وجود فروق مهمة لدى التحقق من تقديرات القيمة العادلة، وهذا لا يتحقق في ظل عدم وجود سوق ناشطة. ومن ثم فإن افتراض قيم عادلة في ظل عدم وجود أساس سوقي قد يكون خطرا وسيؤثر على ملائمة و موثوقية وقابلية مقارنة وفهم التقارير المالية، حيث قد يختلف مبلغ أو قيمة الأرباح والخسائر التي ستظهر في قائمة الدخل من سنة لأخرى، وهذا يعني أنه قد يتم التقرير عن أصل بقيمة تم احتسابها على أساس نموذج رياضي لسوق افتراضية، فلو تم تطبيق هذا على إستثمارات أسهم غير مسعرة، فهناك خطورة أن يتم استخدام أرباح المضاربة المستقبلية لتبرير التقرير عن هذه الإستثمارات وعرضها في قائمة المركز المالي بقيمة مرتفعة، التي بدورها ستؤدي بطبيعة الحال إلى التقرير عن أرباح مضاربات مرتفعة، وهذا ما سيطرح تساؤلات عن مدى ملائمة وموثوقية التقارير المالية التي ستصدر في ظل هذه الأسس.¹

3. خاصية قابلية المعلومات للفهم و القيمة العادلة:

نظرا لحدثة أسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة مقارنة بالأساليب الأخرى يؤدي هذا المر إلى صعوبة فهم طرق قياس الأصول والالتزامات من طرف معدّي المعلومة المالية، ولكن يعتبر هذا الأمر السلي مؤقت لحدثة أسلوب القيمة العادلة فقط، بمرور الوقت وزيادة الأبحاث سوف تتضح إجراءات القيمة العادلة أكثر ويصبح لا وجود لهذه المشكلة لتأثيرها السلي، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق إفصاح وقائي، لن هذا الأخير يستدعي ضرورة البساطة في الإفصاح المحاسبي.²

ثانيا: تأثير القيمة العادلة على الخصائص الثانوية للمعلومة المحاسبية والمالية:

1. خاصية الثبات والاتساق والقيمة العادلة : يقصد بها تطبيق المنشأة نفس المعالجات المحاسبية على نفس الحدث من فترة لأخرى فلا يمنع من تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدم من فترة لأخرى إذا ثبت أفضليتها وملائمتها بشرط الإفصاح عن طبيعة و مبررات هذا التغيير وأثره على القوائم المالية.

¹ جميل حسن النجار: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية- دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات و المديرين الماليين-، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 09، العدد 03، سنة 2013، ص 471

² حجاب أحمد، سلمي رايح:مدى تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية- دراسة ميدانية- مذكرة ماستر ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2020/2019، ص23.

بالتطبيق على محاسبة القيمة العادلة يلاحظ تعدد نماذج أو مداخل تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات فمن تكلفة الإحلال إلى صافي القيمة البيعية ثم القيمة السوقية وصافي القيمة الحالية وصافي التدفقات النقدية المستقبلية إلى غير ذلك مما يجعل طرق القياس متنوعة كما ان تطبيق النموذج المختلط لا يؤدي إلى تحقيق خاصية الثبات.

2. خاصية القابلية للمقارنة والقيمة العادلة:

يقصد بها قابلية المعلومات المحاسبية الخاصة بمنشأة معينة للمقارنة مع معلومات مماثلة لمنشأة أخرى مماثلة في نفس الفترة المالية أو على مستوى نفس المنشأة لعدد من الفترات المالية.¹

ترتبط خاصية الثبات مع خاصية القابلية للمقارنة فهما وجهان لعملة واحدة، وبما أن المعلومات المحاسبية عن القيمة العادلة تفتقد للثبات فهي بذلك تفتقد القابلية للمقارنة، وذلك بسبب تعدد نماذج تقديرات القيمة العادلة لعناصر الأصول و الالتزامات المالية، نتيجة تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية وخاصة عند تعدد أساليب التقييم المستخدمة.²

¹ بالنور محمد الساسي، القيمة العادلة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية- دراسة حالات تطبيقية- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف 01، سنة 2018، ص 69.

² هيبه طيش، مرجع سابق، ص 36.

المبحث الثاني: الإطار النظري لحوكمة الشركات

المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات

الفرع الأول: نشأة حوكمة الشركات وأسباب ظهورها

أولاً: نشأة حوكمة الشركات

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية ، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية ، و روسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهدته الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة من أزمة مالية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا. كانت أولى هذه الأزمات تلك التي عصفت بدول جنوب شرقي آسيا ومنها ماليزيا، كوريا واليابان عام 1997م.

فقد نجم عن هذه الأزمة تعرض العديد من الشركات العملاقة لضائقات مالية كادت أن تطيح بها، مما استدعى وضع قواعد للحوكمة لضبط عمل جميع أصحاب العلاقة في الشركة . وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحوّل إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي.

وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة ، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من الاستدانة، فالتجّمت إلى أسواق المال. وساعد على ذلك ما شهدته العالم من تحرير للأسواق المالية ، فتزايدت إنتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق ودفع إتّساع حجم الشركات و انفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية.

وعلى غرار فضيحة شركة إنرون الأمريكية التي نجمت عن تساهل المدققين الخارجيين مع مجلس الإدارة ، وعدم دقة التقارير المالية الصادرة عن الشركة. الأمر الذي أدى إلى إتهام شركة إنرون، وضعت الجهات الرقابية في الولايات المتحدة الأمريكية قواعد سريان- أوكسلي عام 2002 م لضبط عمل شركات المساهمة العامة.¹

ثانيا: أسباب ظهور حوكمة الشركات²

أدى ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها من المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجلس إدارة الشركات (الوكيل) وبين المساهمين، والحد من التلاعب إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين، والحد من التلاعب المالي والاداري الذي يقوم به مجلس الادارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة، من هذا الطرح يمكن أن نلخص الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهور حوكمة الشركات كآلية لتنظيم وتوجيه وحل مشكلة تضارب المصالح في ما يلي :

- بقاء التشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم المعاملات لفترة طويلة من الزمن دون تعديلات قد تقتضيها ظروف ممارسة هذه العمليات في الوقت الراهن.

- كثرة الازمات المالية والاقتصادية وضعف قدرة المؤسسات على التنبؤ بها والتعامل معها.

- كثرة المشاكل الناجمة عن انفصال الملكية عن الادارة أو ما يعرف بمفهوم الوكالة والتي ينجم عنها تضارب في المصالح بين الادارة والمساهمين من ناحية وبين ذوي المصالح المتعارضة من جهة أخرى.

-تزايد الممارسات الادارية والمالية الخاطئة بالمؤسسات.

- تدني أخلاقيات الأعمال وضعف نظم الرقابة الداخلية على الأنشطة لدى معظم المؤسسات.

- غياب التحديد الواضح لمسؤوليات وسلطات مجلس الإدارة ومدراء المؤسسات أمام أصحاب المصالح المتعارضة.

¹ مركز أبو ظبي للحوكمة، أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم (سلسلة النشرات التحقيقية لمركز أبو ظبي للحوكمة)، برج غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، أبوظبي-الإمارات العربية المتحدة، ص5ص6.

² قطاف عقبة، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة: شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019، ص7ص8.

- ضعف حماية حقوق صغار المساهمين نتيجة احتمال تواطؤ كبار المساهمين مع إدارة المؤسسة، لتعظيم دالة منافعهم الخاصة على حساب المنفعة العامة للمؤسسة.

وعليه فإنه يمكن القول ان هذه الاسباب وغيرها عجلت في ظهور وضرورة البحث عن آليات جديدة تحكم علاقات الأطراف في الشركة وتعمل على حماية حقوقهم.

الفرع الثاني: تعريف وأهمية حوكمة الشركات

أولاً: تعريف حوكمة الشركات

يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Corporate Governance ولقد اختلفت الآراء الكثيرة على ترجمة هذا المصطلح حيث رأى البعض تسميتها ب"الادارة الرشيدة أو الادارة الحكيمة" والبعض الآخر يرى تسميتها "التحكم المؤسسي". ونرى أنّ لفظ الحوكمة سيكون الأكثر شيوعاً وانتشاراً وهو يتماشى مع لفظ "العولمة" و "الخصخصة" وغيرها.¹

لم يتفق الباحثون على تعريف محدد لمفهوم حوكمة الشركات، مثلاً عرّفت حوكمة الشركات بعبارات بسيطة جدًا " أنّها النظام الذي من خلاله تدار شركات الأعمال ويتم السيطرة والرقابة على أداءها "

وقدمت منظمة التنمية والتعاون O.C.E.D في 1999م تعريفاً لحوكمة الشركات على أنّها : الاجراءات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه ومراقبة منظمات الاعمال، ويحدد إطار حوكمة الشركات عملية توزيع الحقوق والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة مثل مجلس الادارة والمدراء وحملة الأسهم واصحاب المصالح الأخرى، ويضع القواعد والاجراءات اللازمة لصناعة القرارات، ويوفر الهيكل الذي من خلاله وضع أهداف الشركة، ويحدد الوسائل لتحقيق هذه الاهداف ويجفز عمليات الرقابة على الأداء.²

¹ بلعادي عمار، جاو حدورضا، مداخلة بعنوان: دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية و الإفصاح، الملتقى الدولي الأول حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة- واقع، رهانات وآفاق- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 7 و8 ديسمبر 2010، ص4.

² عمر يوسف الحياوي، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، سنة 2017، ص.ص13.

كما عزّفتها مؤسسة التمويل الدولية IFC أيضا على أنّها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها" ¹.

ثانيا: أهمية حوكمة الشركات

يمكن توضيح أهمية الحوكمة في الشركات العامة والخاصة في النقاط التالية:

1. الحاجة الى الفصل بين الملكية وادارة المؤسسات في ظل اختلال الأهداف وتضاربها بين مختلف الأطراف (مديرين، مساهمين "ملاك" عمال موردين... الخ).
2. تساهم الحوكمة في تقليل المخاطر وتحسين الأداء وفرص التطور للأسواق وزيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات وتطوير الإدارة وزيادة الشفافية، كما تساهم في زيادة أعداد المستثمرين في أسواق المال.
3. مساعدة البلدان التي تحاول كبح جماح الفساد المتفشى داخل القطاع العام والخاص.
4. مساعدة المؤسسات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات ودعم أداء الاقتصاد والقدرة على المنافسة على المدى الطويل من خلال عدة طرق وأساليب ومن خلال التأكيد على الشفافية في معاملات الشركة وفي عمليات وإجراءات المحاسبة والتدقيق المالي والمحاسبي.
5. منع حدوث أزمات مصرفية حتى في الدول التي لا يوجد بها تعامل نشط على معظم مؤسساتها في أسواق الأوراق المالية ².
6. محاربة الفساد المالي والاداري وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى.
7. ضمان النزاهة، الحيادية، والاستقامة لكافة العاملين في المؤسسة، ابتداءً من مجلس الإدارة والمدير بين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين فيها.

¹ د.محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الادارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس- لبنان، 15-17 ديسمبر 2012، ص12.

² د.إحمد حسن عبد الرحمان محمد، دراسة تحليلية للعلاقات بين تطبيق آليات الحوكمة في الشركات العائلية المصرية وجودة التقارير والمعلومات المالية وإمكانية طرح أسهم هذه الشركات في سوق الأوراق المالية (دراسة ميدانية)، ورقة بحثية، سنة 2019، ص11.

8. تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في القوائم المالية والاستفادة القصوى من أساليب الرقابة الداخلية.¹

الفرع الثالث: محددات ومعايير حوكمة الشركات

أولاً: محددات حوكمة الشركات

هناك إتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توفر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات

أ/ المحددات الخارجيّة:

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار والبيئة التي تعمل فيها الشركة بمختلف مكوناتها، وقد تختلف من دولة إلى أخرى وهي:

- قوانين الشركات، قوانين أسواق المال، والقوانين المتعلقة بالإفلاس، وتنظيم المنافسة ومنع الإحتكار.
- كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للشركات، ودرجة تنافسية أسواق السلع، وعناصر الانتاج.
- كفاءة الأجهزة الرقابية في أحكام الرقابة على الشركات بالتحقق من هدف المعلومات المفصح بها، وسن العقوبات التي تترتب عن كل مخالفة للقواعد، والقوانين المعمول بها .
- دور الشركات الخاصة في ضمان إلتزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة مثل مكاتب المحاسبة، المراجعة والمحاماة.

حيث ترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الإجتماعي والعائد الخاص.²

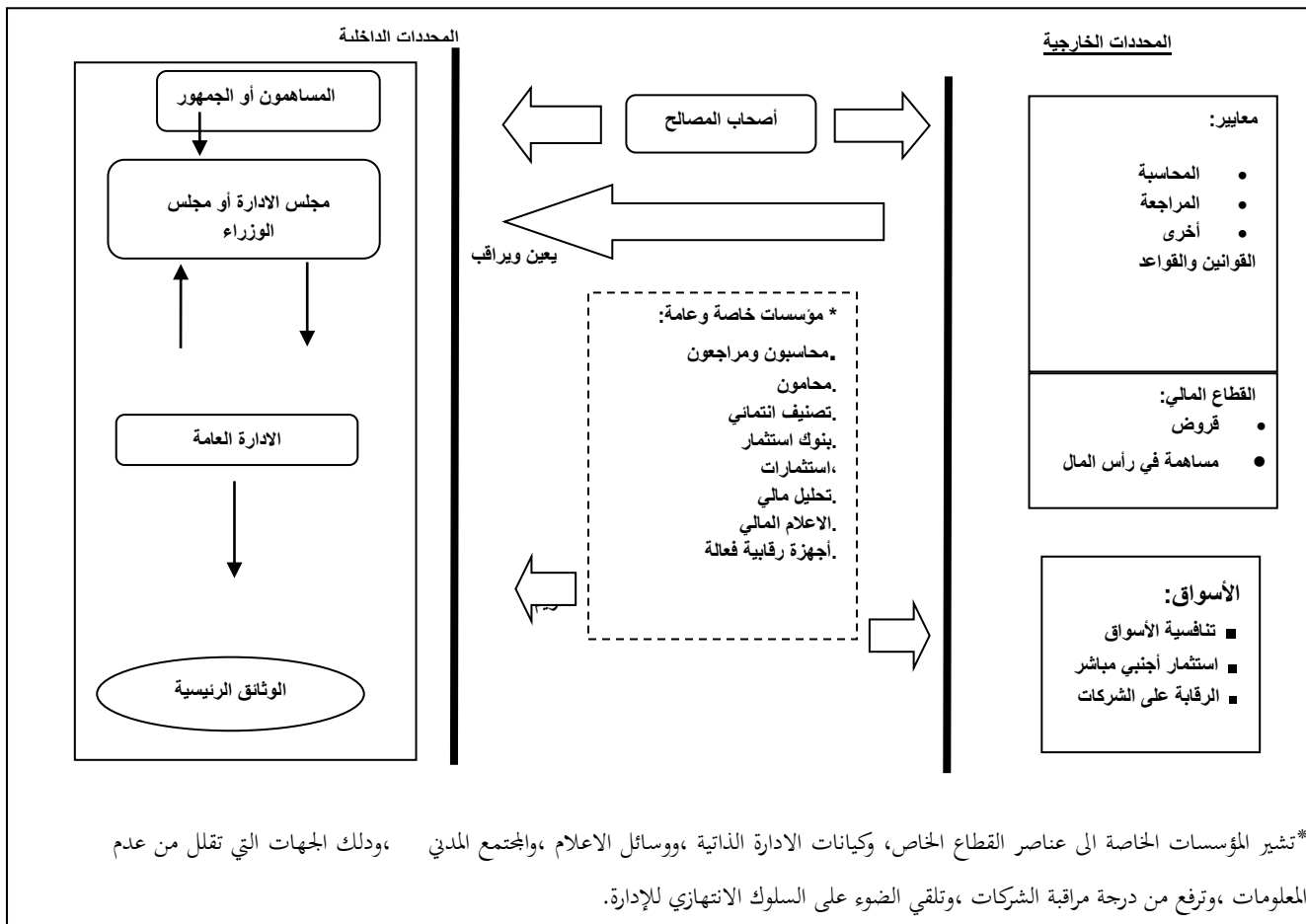
¹ صحراوي زينب ديلمي أمينة، الحوكمة كآلية لتحسين الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة حالة)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، سنة 2017، ص11.

² د. سفير محمد ود. بوكري مصطفى، حوكمة الشركات، تلمسان-الجزائر، النشر الجامعي الجديد للنشر والطباعة والتوزيع، 2018، ص42، ص43.

ب/ المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية إتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المنظمة بين الجمعية العامة ومجلس الادارة والمديرين التنفيذيين والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.¹

الشكل (02): المحددات الخارجية والداخلية لحوكمة الشركات



المصدر: محمد ياسين غادر، المرجع السابق، ص17.

¹ د. محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الادارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان طرابلس - لبنان، (15-17 ديسمبر 2012)، ص17.

ثانيا: معايير حوكمة الشركات:

المعيار هو عبارة عن مقياس يبيّن آلية عمل موضوع معيّن وهو إطار مرجعي يتم الرجوع إليه من أجل مقارنة التطبيق وبين المعيار الموضوع، فنجاح نظام الحوكمة يعتمد على وجود معايير تعمل على ضبط التطبيق الفعلي لها وأن تكون مرتبطة بأهداف الحوكمة وأصحاب المصالح، كما يجب أن تقيس مدى تحقيق تلك الأهداف.¹

أ.معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :

يتم تطبيق الحوكمة وفق عدة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999م علما بأنها أصدرت تعديلا لها في عام 2004م تتمثل في:

1. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات في ما بين السلطات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.
2. حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة على عائد في الأرباح ومراجعة البيانات المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعّالة في إجتماعات الجمعية العامة.
3. المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الاساسية وكذلك حمايتهم من أي عملية استحواذ أو دمج مشكوك فيها أو من الإتجار في المعلومات الداخلية كذلك حقهم في الإطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة المديرين التنفيذيين.
4. دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة :

وتشمل إحترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أيّ إنتهاك لتلك الحقوق وكذلك آليات مشاركتهم الفعّالة في الرقابة على الشركة وحصولهم على المعلومات المطلوبة ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات،الموردين والزبائن .

5. الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الاسهم والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

¹ د.علي عبد الصمد عمر، حوكمة المؤسسات بين المحاسبة المالية والتدقيق المحاسبي، الجزائر، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2017، ص42.

ويتم الافصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

6. **مسؤوليات مجلس الإدارة:** وتشمل هيكل مجلس الادارة وواجباته القانونية وكيفية إختيار أعضائه و مهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الادارة التنفيذية .

ب- معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية:

وضعت لجنة بازل في عام 1999م إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية تركز على النقاط التالية:

- 1- قيم الشركة وموثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق بإستخدامها تطبيق هذه المعايير.
- 2- إستراتيجية الشركة معدة جيداً، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.
- 3- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز إتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفياً للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.
- 4- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الادارة ومدققي الحسابات والادارة العليا.
- 5- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات.
- 6- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والادارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.
- 7- الحوافز المالية والادارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضاً بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى.
- 8- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.

ج- معايير مؤسسة التمويل الدولية:

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي عام 2003م موجهاً وقواعد و قواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدغم الحوكمة في المؤسسات على إختلافها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي:

- 1- الممارسات المقبولة للحكم الجيد.
- 2- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.
- 3- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.
- 4- القيادة العليا.

د- معايير الحوكمة للمؤسسات والادارات العامة:

يمكن اعتبار قواعد حوكمة المؤسسات العامة مكملة للقواعد والنصوص التي تحكم هذه الشركات في ظل القوانين واللوائح المنظمة لها. وقد تم الاقتداء بمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات المملوكة للدولة بوصفها مرجعا عند وضع مبادئ الحوكمة لشركات قطاع الأعمال العامة في أي دولة.¹

المطلب الثاني: مساهمة استخدام القيمة العادلة في تحقيق مبادئ ومتطلبات حوكمة الشركات

الفرع الأول: مبادئ حوكمة الشركات

مبادئ الحوكمة عبارة عن مجموعة من الاشتراطات العامة التي لا بد من توافرها في السوق المالية والشركات والتي تؤدي في مجملها إلى تعزيز الثقة في السوق المالية والمتعاملين معها.

وقد أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ستة مبادئ رئيسية والتي تعتبر المرجع الرئيسي لتحسين العديد من الممارسات المستهترة بالمبادئ المتعلقة بالحوكمة والتي يجب أن تتبعها كل من الجهات الرقابية وأعضاء مجالس إدارات الشركات والإدارات التنفيذية وذوي العلاقة مع هذه الشركات.

وتركز هذه المبادئ بشكل أساسي على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، إلا أنها يمكن أن تطبق أيضا على الشركات والمؤسسات التي لا يتم تداول أسهمها بالبورصة مثل الشركات المغلقة والمؤسسات الخاصة والشركات الحكومية².

¹ د. محمد ياسين غادر، مرجع سابق، ص 19 ص 22.

² مركز عمان لحوكمة الشركات (اتحاد الشركات الاستثمارية)، حوكمة الشركات، الهيئة العامة لسوق المال، مكتبة آفاق، سبتمبر 2011، ص 44.

أولاً: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلاً من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

ثانياً: حقوق المساهمين:

يتضمن هذا المبدأ مجموعة من الحقوق التي تضمن الملكية الآمنة للأسهم، والإفصاح التام عن المعلومات، وحقوق التصويت والمشاركة في قرارات بيع أو تعديل أصول المؤسسة بما في ذلك عمليات الاندماج وإصدار أسهم جديدة. وتسمح هذه الإجراءات على تحديد مجموعة من الموضوعات الأخرى المرتبطة بالإهتمام الأساسي لحماية قيمة المؤسسة.¹

ثالثاً: المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:

وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية وكذلك حمايتهم من أيّ عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها أو من الإبتجار في المعلومات الداخليّة وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.²

رابعاً: حقوق أصحاب المصالح:

يجب أن ينطوي إطار الحوكمة على اعتراف بحقوق أصحاب المصالح (الموظفين، الموردين، الدائنين، المساهمين والمجتمع... إلخ) كما يحددها القانون كما يعمل أيضاً على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة. كما يجب أن تدرك الشركات أنّ إسهامات أصحاب المصالح تشكل مورداً بالغ الأهمية لبناء القدرة التنافسيّة للشركات وتدعيم مستويات ربحيتها ولهذا فمن مصلحة الشركات على المدى الطويل بناء التعاون فيما بين الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح.

¹ د.علي عبد الصمد عمر، مرجع سابق، ص40.

² بلعادي عمار، جاوحدورضا، مرجع سابق، ص5ص6.

و لكي لا تتعارض معاملات الأطراف ذات العلاقة سواء كانت عقود أو صفقات مع الشركة مع مصلحة المساهمين يجب أن:

- لا يحصل الطرف ذات العلاقة أية ميزة من خلال تعامله في العقود والصفقات الاعتيادية التي تدخل فينشاطات الشركة الاعتيادية.

- أن تتم العقود والصفقات عن طريق المناقصات العامة والتي من خلالها يجب أن تتم وفق طرح حقيقي وإفصاح كامل.

وفي بعض الحالات يجوز لمجلس إدارة الشركة بناءً على توصية لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة أن تتعامل الشركة مع الطرف ذو العلاقة في الصفقات الصغيرة على أن تتفق مع لائحة المشتريات الخاصة بالشركة وفي كل الحالات يجب إبلاغ المساهمين بتفاصيل هذه المعاملات.

خامسا: الإفصاح والشفافية:

ينبغي أن تكفل الحوكمة تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة وينبغي كذلك الإفصاح الكامل عن جميع القرارات التي لها تأثير على سعر الورقة المالية وحتى عن الاخطار التي تتعرض لها الشركة كما يجب إعداد ومراجعة المعلومات بأسلوب يتفق و معايير الجودة المحاسبية أما عملية المراجعة السنوية فيجب أن تتم عن طريق مراجع مستقل بهدف إتاحة التدقيق الموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد القوائم المالية .

سادسا: مسؤوليات مجلس الإدارة:

يجب أن تتيح الحوكمة الخطوط الإرشادية التي تكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة من ناحية ومساءلات مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين من جهة أخرى حيث يتولى مجلس الإدارة إلى جانب دوره في توجيه إستراتيجية الشركة المسؤولية الرئيسية عن متابعة أداء المديرين وتحقيق عائد مناسب للمساهمين علاوة على منع تعارض المصالح والموازنة بين المتطلبات التنافسية التي تواجهها الشركة ولكي يتسنى لمجلس الإدارة الاطلاع بمسؤوليته بصورة فعالة يتعين أن يتوافر له درجة من الاستقلال عن الإدارة التنفيذية.¹

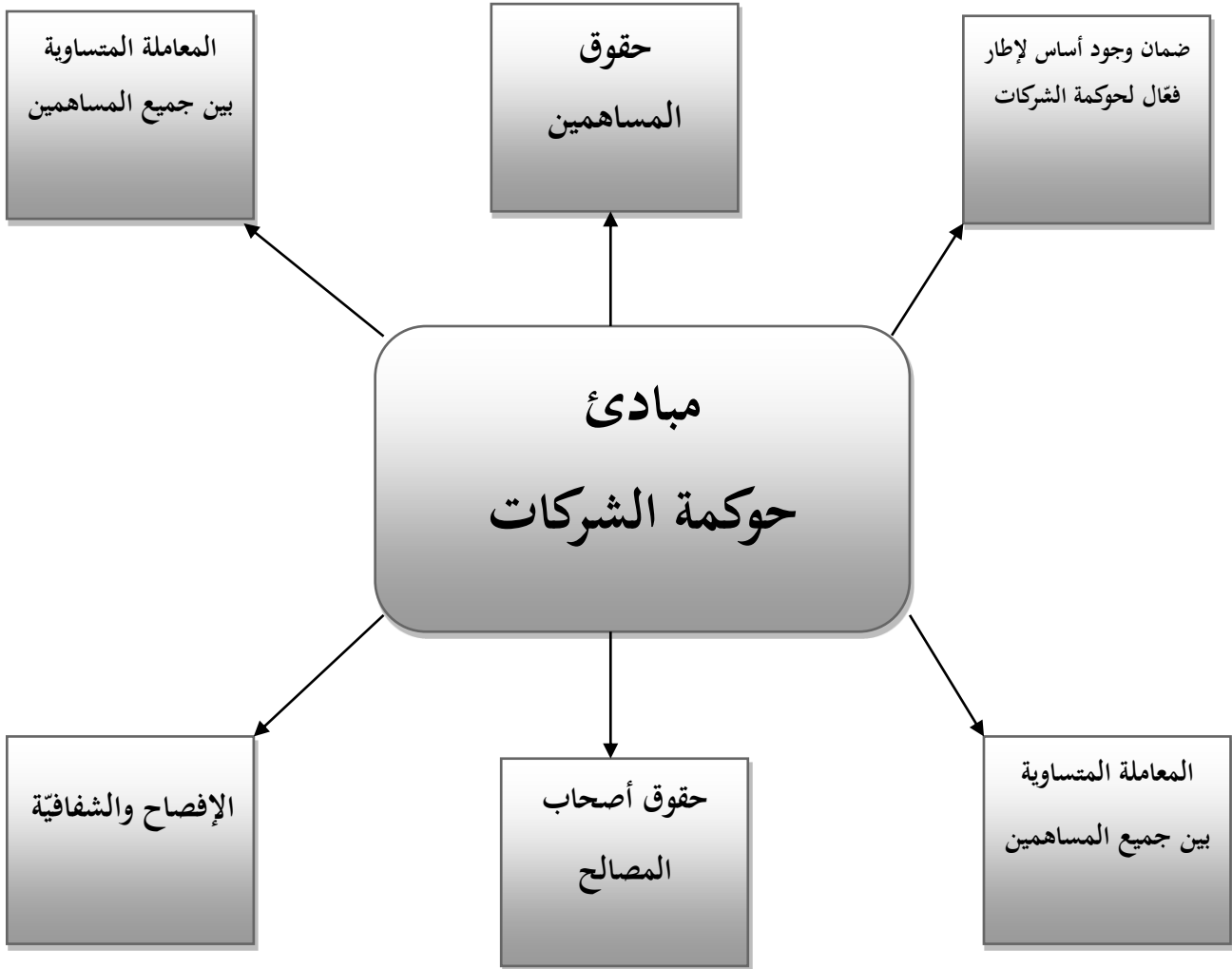
¹ مركز عمان لحوكمة الشركات (اتحاد الشركات الاستثمارية)، مرجع سابق، ص 46ص 48.

ومن مسؤوليات مجلس الإدارة¹:

- إعداد استراتيجية الشركة وتوجيهها، وخطط العمل الرئيسية، والموازنات التقديرية وسياسة المخاطر ووضع أهداف الأداء ومراجعة التنفيذ.
- الاشراف على متابعة ممارسات حوكمة الشركات وإجراء التغييرات إذا لزم الأمر.
- اختيار وتحديد مكافآت ورواتب والإشراف على كبار التنفيذيين بالشركة.
- مراعاة التناسب بين مكافآت التنفيذيين بالشركة.
- ضمان الشفافية في عملية ترشيح مجلس الادارة وانتخابه.
- رقابة وإدارة أي تعارض محتمل في مصالح الشركة وأعضاء مجلس الادارة والمساهمين.

¹مركز أبوظبي للحوكمة، مرجع سابق، ص19.

الشكل 03: مبادئ حوكمة الشركات



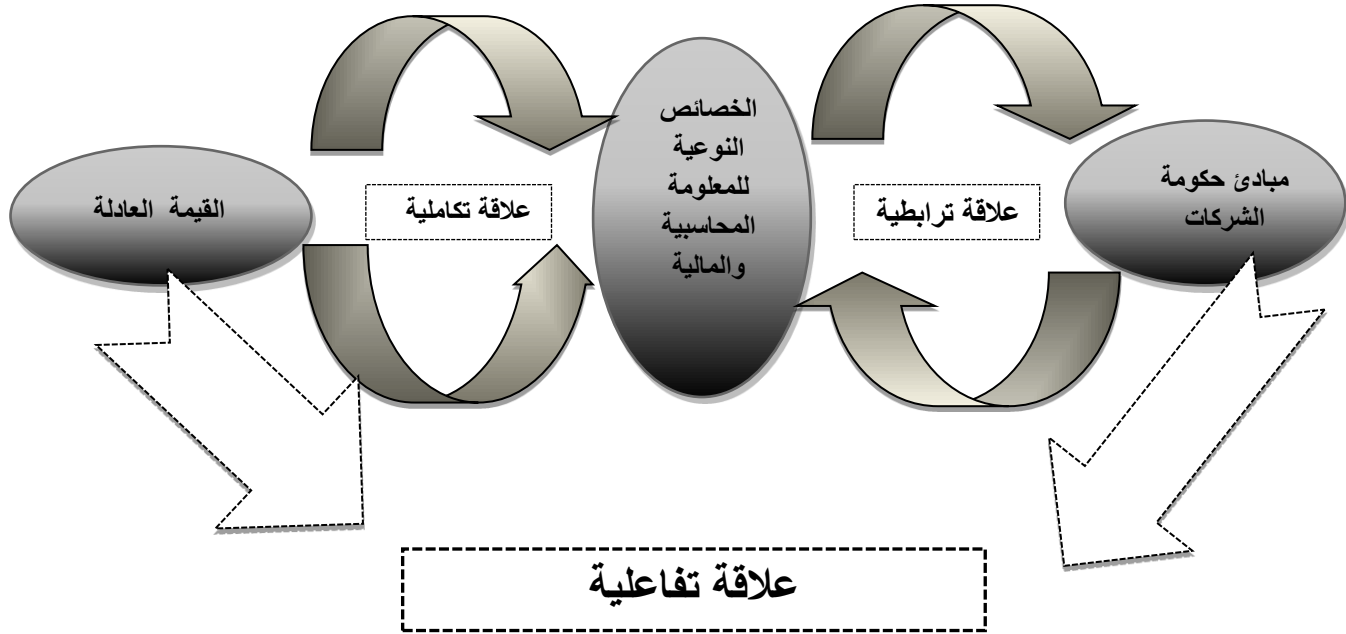
المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على ما سبق

الفرع الثاني : مساهمة إستخدام القيمة العادلة في تحقيق مبادئ حوكمة الشركات

ان أهداف البيانات المالية هي تقديم معلومات محاسبية ومالية مفيدة ومناسبة لمستخدميها والتي تعتمد على البيانات المالية في إتخاذ قراراتها الاقتصادية، ولما كان يفترض في البيانات المالية أن تعبر بمصدقية وواقعية عن المركز المالي للمؤسسة بشكل يمكن من خلالها محاسبة الادارة عن الأموال الموكولة إليها و إتخاذ القرارات المناسبة؛ فإنه والحالة هذه لابد من إظهار الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة لأنها أكثر نفعاً وفائدة لمستخدمي البيانات المالية.

إذن القيمة العادلة تفرز معلومة محاسبية ومالية أكثر واقعية وملائمة وذات مصداقية عالية أي تتسم بالخصائص النوعية لها وبالتالي تمكن مستخدميها من التقدير الجيد لذمة المؤسسة وهذا ما يعزز الافصاح والشفافية وهذا ما يتطابق مع مبادئ الحوكمة. ويمكن توضيح العلاقة في الشكل التالي:

الشكل رقم 04: علاقة القيمة العادلة بحوكمة الشركات



المصدر : فلة حمدي ، نجلاء نوبلي ، مرجع سابق، ص11.

من هذا الشكل يتضح لنا جليا علاقة القيمة العادلة بحوكمة الشركات باستخدام المعلومة المحاسبية والمالية حيث أن العلاقة بين القيمة العادلة والمعلومة المحاسبية والمالية هي علاقة تكاملية بإعتبار القياس وفق معيار القيمة العادلة يؤثر بالإيجاب على ملاءمة وموثوقية المعلومة المحاسبية والمالية؛ أي القيمة العادلة تقوم بتكامل مع المعلومة المحاسبية والمالية لتحقيق خصائصها النوعية وإضفاء الجودة عليها، ومن جهة أخرى فإن العلاقة الترابطية بين حوكمة الشركات والخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والمالية التي أتينا بذكرها سابقا هي علاقة تأثيرية من الطرفين ومنه فإنه من الملاحظ وجود علاقة غير مباشرة بين حوكمة الشركات والقيمة العادلة حيث تعتبر المعلومة المحاسبية والمالية كوسيط لهاته العلاقة، هذه الأخيرة التي يمكن القول بأنها علاقة تفاعلية لذلك لان كلما كان التطبيق الدقيق للقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة كل ما أثر ذلك في دعم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والمالية؛ وبالتالي التطبيق الفعال لمبادئ حوكمة الشركات (مبدأ الإفصاح والشفافية).¹

¹ فلة حمدي ، نجلاء نوبلي ، مرجع سابق، ص11.

الخلاصة

بعد أن تطرقنا في هذا الفصل إلى كل مفاهيم القيمة العادلة والمعلومات المحاسبية والمالية وجدنا ان هذه الأخيرة يمكنها ان تعكس بدقة أكبر وبصورة صادقة أو أقرب إلى الواقع للوضع المالي للشركة او الوحدات الاقتصادية بصفة عامة وموقعها في السوق وذلك بالاعتماد على القيمة العادلة كمقياس لقيمة كل من أصول والتزامات الوحدات الاقتصادية مع التطرق أيضا إلى الاطار النظري لحوكمة الشركات او ما يعرف بالادارة الرشيدة التي تعبر عن الكفاءة او الأهلية في اتخاذ القرارات الكلية والمقدرة على استخدام نظام قيادة أفعال تستند على المشاركة والتي بدورها تركز على الإفصاح والشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية وذلك من خلال إعطاء أصحاب المصالح المرتبطة حقوقهم أهمية من الحصول على المعلومات المحاسبية والمالية الصحيحة والملائمة عن الأوضاع المالية التي تمر بها شركاتهم، إذا أصبح لزاما على الشركات في ظل الحوكمة أن يعرض وضعيتها المالية بواسطة معلومات محاسبية ومالية لتصنف بكونها صادقة، شفافة ملائمة ومفيدة لأغراض كافة المستخدمين لها.

وهذا ما يساهم فيه استخدام القيمة العادلة كمعيار للقياس المحاسبي والمالي باعتباره أساس محاسبي مقبول عالميا، وثبت أنه ملائم ويعطي معلومات عادلة لأنه بقيمة القيمة العادلة للأصول والالتزامات مما يسمح بتوفير معلومات محاسبية ومالية مفيدة لمستخدميها وكافة المهتمين بالشركة في اتخاذ القرارات لمبادئ حوكمة الشركات.

وفي حقيقة الأمر هذا الإهتمام من قبل هذه الأخيرة بتحقيق الإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية

والمالية ما هو إلا حرص منها بالدرجة الأولى على توفير معلومات شفافة، تعبر بمصداقية وموضوعية عن الأحداث المالية.

الفصل الثاني

الإطار

التطبيقي للدراسة

إستخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات
دراسة ميدانية لعينة من الممارسين المصنفين و الأساتذة الجامعيين

تمهيد

بغية الإلمام بموضوع الدراسة وتغطية الجوانب النظرية التي تم تناولها في الفصل النظري، ويهدف الإجابة على إشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية، حاولنا من خلال هذا الفصل إجراء دراسة ميدانية، نسعى من خلالها إلى معرفة مدى مساهمة استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات، ولتحقيق ذلك عمدنا إلى إعداد إستمارة احتوت على مجموعة من الأسئلة التي تشمل محاور الدراسة، وقد وزعت هذه الاستمارات على عينة الدراسة، وانطلاقاً من إجابات أفراد العينة تم تحليل النتائج للتأكد من صحة الفرضيات، وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هي:

- المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة .
- المبحث الثاني: النتائج والمناقشة.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

من خلال هذا المبحث سنحاول التعريف بالطريقة المنتهجة في هذه الدراسة ألا وهي الاستمارة وأيضا معرفة المراحل التي سنقوم بها من خلال إعداد الاستمارة وطريقة توزيعه وفي الأخير سنتطرق إلى العينة المدروسة.

المطلب الأول: الطريقة

يشمل هذا المطلب تحليل مجتمع وعينة الدراسة وكذلك القيام باختبار صدق وثبات أداة الدراسة والمتمثلة في استمارة.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة: " مجموعة العناصر التي تشكل هدف الدراسة، وكل شخص من المجتمع يدعى وحدة إحصائية أو فرد وهو العنصر الأساسي عند القيام بتجربة ما"¹، فمجتمع هذه الدراسة يتمثل في الأكاديميين والمهنيين المحاسبين.

الفرع الثاني: عينة الدراسة

تعد العينة الطريقة الأكثر شيوعا في معظم البحوث العلمية، وتعريف بأنها: " جزء من المجتمع، أو هي عدد من الحالات التي تؤخذ من المجتمع الأصلي وتجمع منها البيانات بقصد دراسة خصائص المجتمع الأصلي. وبهذه الطريقة يمكن دراسة الكل عن طريق دراسة الجزء بشرط أن تكون العينة ممثلة للمجتمع المأخوذة منه"²، أما عينة الدراسة فقد اقتصر على بعض الأكاديميين والمهنيين المحاسبين، وقد تم توزيع 80 استمارة على جميع أفراد العينة، في حين تم استرجاع 70 استمارة وتم استبعاد 10 استمارات، قد تم الغاء 7 استمارات، ليكون عدد الاستمارات المدروسة 59 استمارة.

الجدول رقم (01): يوضح عدد الإستمارات الموزعة والمسترجعة والغير مسترجعة والمستبعدة والمدروسة

نسبة الردود	الإستمارات المدروسة	الإستمارات الملغاة	الإستمارات الغير مسترجعة	الإستمارات المسترجعة	الإستمارات الموزعة
%73.75	59	7	10	63	80

المصدر: من إعداد الطلبة.

¹ حورية بوساحة، الإحصاء والاحتمالات، المعهد الوطني للتكوين مستخدمى التربية وتحسين مستواهم، الجزائر، 2008، ص 15.

² عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار النير، الطبعة الثانية، دمشق، سوريا، 2005، ص 168.

المطلب الثاني: الأدوات

يشمل هذا المطلب الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات وكذلك البرامج والأدوات الإحصائية المستعملة في تحليل الدراسة.

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات

تعتبر الاستثمار من أهم أدوات جمع المعلومات، وتعرف: " بأنها أداة تتضمن مجموعة من الفقرات أو العبارات التقريرية حول مسألة ما تتطلب من الفرد الإجابة عنها بطريقة يحددها الباحث بحث أغراض البحث"¹، وقد تطلب بناء الاستثمار عدة مراحل هي:

1- مرحلة تصميم الإستثمار

تم إعداد الاستثمار حيث خصصت لجمع المعلومات المتعلقة باستخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات، بحيث تغطي هذه المعلومات فرضيات وأهداف الدراسة، وقد اجتهدنا على أن تكون هذه المعلومات واضحة ومفهومة من قبل الأفراد المستجوبين.

شملت المعلومات الواردة في الإستثمار أهم الأسئلة التي يمكن أن تجيب على فرضيات البحث، حيث راعينا أثناء إعداد الإستثمار ترتيب المحاور والأسئلة بما يتناسب مع ترتيب فرضيات الدراسة.

سبقت محاور الإستثمار ديباجة تضمنت موضوع البحث والهدف منه، مع تقديم مختصر للشهادة العلمية المراد الحصول عليها، والمؤسسة الجامعية المانحة لهذه الشهادة والتي ينتمي إليها الباحث، كما تم إعلام الأفراد المستجوبين بأهمية رأيهم في الموضوع ورجائهم للإجابة على أسئلة الإستثمار بدقة وموضوعية، مع التأكيد لهم بأن المعلومات التي يقدموها سوف تحظى بالسرية التامة ولا يتم استخدامها إلا في إطارها العلمي فقط، وفي الأخير تم شكرهم على حسن تعاونهم.

2- محتوى الإستثمار

إحتوت الإستثمار على مجموعة من الأسئلة يقوم أفراد العينة بالإجابة عنها وفق إختيار بديل من 5 بدائل (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة)، وقد تم تقسيمها إلى جزئين على النحو التالي: (أنظر للملحق رقم 01).

¹ فريد سلام، التقنيات المنهجية الملائمة للبحث الاجتماعي، محاضرات منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية، مؤسسة حسين رأس الجليل للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، السداسي الأول، 2017، ص287.

❖ **الجزء الأول:** يتكون من أسئلة عامة تتعلق بالبيانات الشخصية لأفراد العينة ويتكون من ثلاثة فقرات (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المجال الوظيفي، الخبرة المهنية).

❖ **الجزء الثاني:** يناقش فرضيات الدراسة وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- **المحور الأول:** ارتباط المعلومات المحاسبية والمالية و حوكمة الشركات، ويتكون من 06 فقرات؛
- **المحور الثاني:** انعكاس استخدام القيمة العادلة على مبادئ حوكمة الشركات، ويتكون من 06 فقرات؛
- **المحور الثالث:** اسهامات القيمة العادلة في تحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات، ويتكون من 08 فقرات.

3- مرحلة صدق الإستمارة

قبل اختبار الفرضيات قام الباحث بالتأكد من موثوقية الأداة المستخدمة في القياس، إذ تعكس الموثوقية درجة ثبات أداة القياس: الثبات الداخلي والثبات الخارجي؛ فالثبات الداخلي فيُقصد به مدى اتصاف عبارات القياس بالتناسق الداخلي، أما الثبات الخارجي فيتعلق بدرجة ثبات أداة القياس بمرور الوقت، وقد اقتصررت هذه الدراسة على اختبار درجة الثبات الداخلي للاستبانة فقط، وذلك بالاعتماد على تحكيمها من قبل مجموعة من الأساتذة وكذلك حساب معامل ألفا كرونباخ.

أ- التحكيم من قبل الأساتذة

- بعد الانتهاء من تصميم الإستمارة وصياغة الأسئلة التي تخدم موضوع الدراسة، تم عرضه على مجموعة من الأساتذة المحكمين بغية التأكد من سلامة بنائه، وتصحيح الأخطاء التي قد تحول دون الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة من البحث، وقد تم الأخذ بالتوجيهات المقدمة من الأستاذ الذي قدم عدة ملاحظات أهمها:
- إعادة صياغة بعض الأسئلة وتبسيطها حتى تكون مفهومة من طرف الأفراد المستجوبين؛
 - تفادي وتجنب إستخدام الأسئلة المركبة والطويلة.

ب- **حساب معامل ألفا كرونباخ:** يظهر الجدول التالي معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة وإجمالي فقراتها:

الجدول رقم (02): معامل الثبات لفقرات الإستمارة (ألفا كرونباخ).

الصدق	الثبات
0.868	0.755

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم (02) الذي يوضح معامل ثبات وصدق الإستمارة (معامل ألفا كرونباخ)، فقد بلغ معامل الثبات لمحاور الإستبانة 0.755 وهي قيمة جيدة تزيد عن القيمة المقبولة 0.6 مما يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي، وهو مؤشر على قدرة الأداة على تحقيق أهداف الدراسة.

4- توزيع الإستمارة

بعد الانتهاء من تصميم وإعداد الاستمارة جاءت مرحلة توزيعها على عينة الدراسة، وقد تمت هذه العملية عبر طريقتين الأولى: بالاتصال المباشر بأفراد العينة، والثانية: عن طريق التوزيع إلكترونيا، مع حرص الباحث على التواجد أثناء عملية ملئها من طرف الأفراد المعنيين من أجل إزالة اللبس والغموض اللذان قد يُصادفان الأفراد أثناء عملية ملئ الاستمارة، وذلك حتى تكون إجاباتهم أكثر دقة وموضوعية، كما تم ترك الاستمارات ببعض المؤسسات بسبب تعذر الحضور أثناء عملية ملئها.

5- مقياس ليكارت

لقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي المكون من خمس درجات، وهو مناسب لمعرفة استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات، وذلك لقياس درجة استجابات أفراد العينة محل الدراسة لفقرات الإستمارة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03): يبين درجات مقياس ليكارت

الإستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5
الدرجة	1.8-1	2.60-1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5-4.20

المصدر: من إعداد الطلبة.

بما أن قيمة المتوسط المعياري هي متوسط أوزان الدرجات الخمس المشار إليها في الجدول أعلاه فإن:

$$3 = 5 / (5+4+3+2+1)$$

وهي قيمة المتوسط الحسابي المعياري، والتي على أساسها سيتم اختبار فرضيات

الدراسة في مراحل لاحقة.

ومن أجل تحديد بداية منطقة كل إجابة في مقياس ليكارت الخماسي تم إتباع الخطوات التالية:

1- حساب المدى وذلك بطرح أصغر قيمة من أعلى قيمة في المقياس ($4=1-5$)؛

2- قسمة 4 على أكبر قيمة في المقياس (5) والهدف من ذلك تحديد الطول الفعلي لكل خلية وهي ($0.8=5/4$)؛

3- تكون نهاية الخلية الأولى من مقياس ليكارت الخماسي ($1.80=1+0.8$)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة 1 والقيمة 1.80 يعد ضمن الخلية الأولى " غير موافق بشدة"؛

4- تكون بداية الخلية الثانية من 1.8 ونهايتها تكون ($2.60=1.8+0.8$)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة 1.8 والقيمة 2.60 يعد ضمن الخلية الأولى " غير موافق"؛

- 5- تكون بداية الخلية الثانية من 2.60 ونهايتها تكون $(3.40=2.60+0.8)$ ، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة 2.60 والقيمة 3.40 يعد ضمن الخلية الأولى "محايد"؛
- 6- تكون بداية الخلية الثانية من 3.40 ونهايتها تكون $(4.20=3.40+0.8)$ ، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة 3.40 والقيمة 4.20 يعد ضمن الخلية الأولى "موافق".
- 7- تكون بداية الخلية الثانية من 4.20 ونهايتها تكون $(5=4.20+0.8)$ ، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة 4.20 والقيمة 5 يعد ضمن الخلية الأولى "موافق بشدة".

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة

أولاً: الأدوات الإحصائية

تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية من أجل القيام بقراءة ودراسة أجوبة عينة الدراسة، ومن هذه الأدوات نجد:

- 1- **المتوسط الحسابي المرجح**: يعرف بأنه: "مجموع القراءات مقسوماً على عددها، وهو أكثر مقاييس المتوسطات استخداماً"¹.
- 2- **الانحراف المعياري**: الانحراف المعياري هو البعد عن المتوسط، ويعتبر من أهم مقاييس التشتت في الإحصاء وأكثرها استعمالاً، ويعتمد في حسابه على المتوسط، ويعرف بأنه: "الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الانحراف عن المتوسط"².
- 3- **المدى**: "وهو البعد بين أكبر وأقل قيمة وهو يتأثر بالقيم الشاذة"³.

4- **One-Sample T-test** هذه الحالة تعد من الحالات الخاصة جداً لاختبار "T" وفيها يتم مقارنة متوسط عينة ما (عينة واحدة) بمتوسط مجتمع معروف⁴.

ثانياً: البرامج المستخدمة في معالجة البيانات:

تم استعمال برنامج spssv21 والذي يعني برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، حيث كان في بادئ الأمر يستعمل في دراسات العلوم الاجتماعية، إلا أنه تطور استخدامه في فروع العلم الأخرى نظراً لحاجة الباحثين له وهو ما تم القيام به في دراستنا هذه.

¹ حامد الشمري، الأساليب الإحصائية في اتخاذ القرار: تطبيقات في منظمات أعمال إنتاجية وخدمية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 96.

² هدى برهان سيف الدين، محاضرات الإحصاء في علم النفس، الفصل الخامس، السعودية، 2014، ص 13.

³ وليد عبد الرحمن الفراء، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، 2008، ص 16.

⁴ نفس المرجع أعلاه، ص 31.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

سيتم هذا المبحث عرض نتائج الدراسة المتوصل إليها من خلال توزيعنا للإستمارة ثم مناقشتها.

المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة التطبيقية

سيتم من خلال هذا المطلب تحليل الخصائص الديمغرافية للعينة محل الدراسة وذلك من حيث الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المجال الوظيفي، الخبرة المهنية، حيث تساعد هذه الخصائص في التحليل في مراحل لاحقة.

1- تحليل خصائص أفراد العينة حسب الجنس

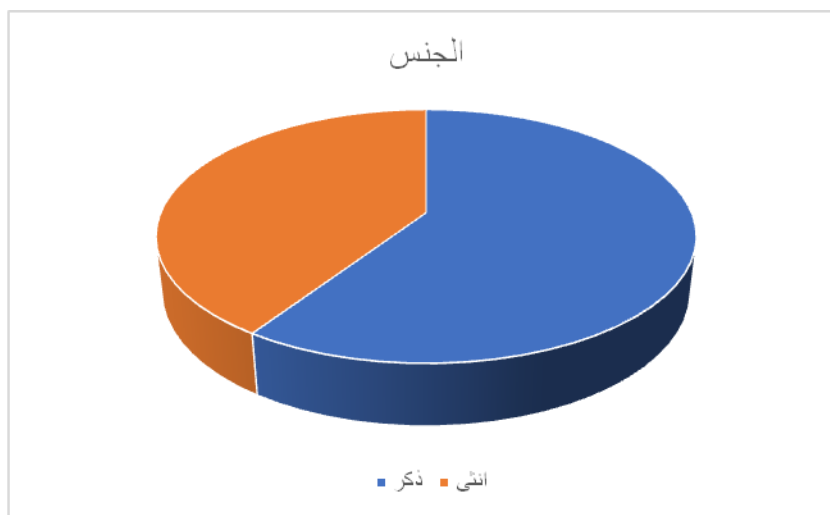
الجدول رقم(04): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

النسبة	التكرار	البيان
%59.3	35	ذكر
%40.7	24	انثى
%100	59	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم (04) الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس، نلاحظ بأن عدد الذكور أكثر من عدد الاناث حيث بلغت نسبة الذكور %59.3 فيما بلغت نسبة الاناث %40.7.

الشكل رقم (05): توزيع العينة حسب الجنس.



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

2- تحليل خصائص أفراد العينة حسب السن

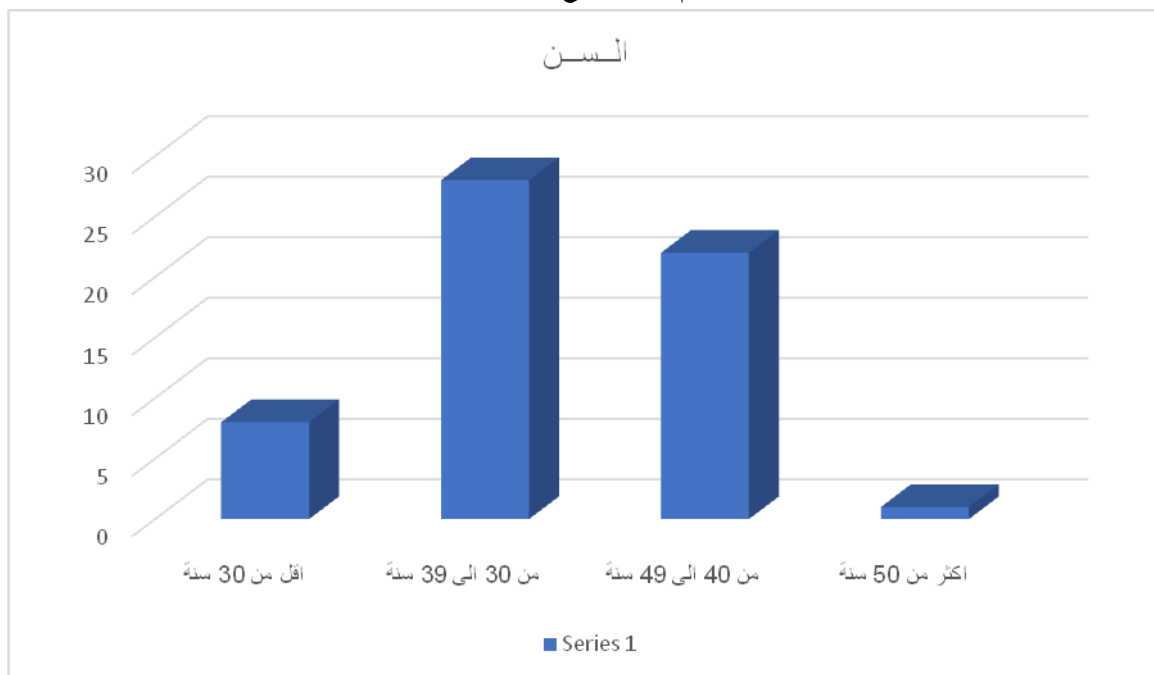
الجدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب السن

النسبة المئوية	التكرار	البيان
13.6%	08	اقل من 30 سنة
47.5%	28	من 30 الى 39 سنة
37.3%	22	من 40 الى 49 سنة
1.7%	01	اكثر من 50 سنة
100%	59	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم (05) الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر، نلاحظ أن اعلى قيمة هم نسبة 47.5% من تتراوح اعمارهم من 30 إلى 39 سنة، تليها نسبة 37.3% للفئة التي تتراوح اعمارهم من 40 سنة الى 49 سنة، في حين أن الفئة التي اعمارهم اقل من 30 سنة كانت نسبتها بـ 13.6% واقل نسبة كانت للفئة التي اعمارهم اكثر من 50 سنة بنسبة 1.7% والبالغ عددهم 1 فقط.

الشكل رقم (06): توزيع العينة حسب السن



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

3- تحليل خصائص أفراد العينة المستوى التعليمي

الجدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

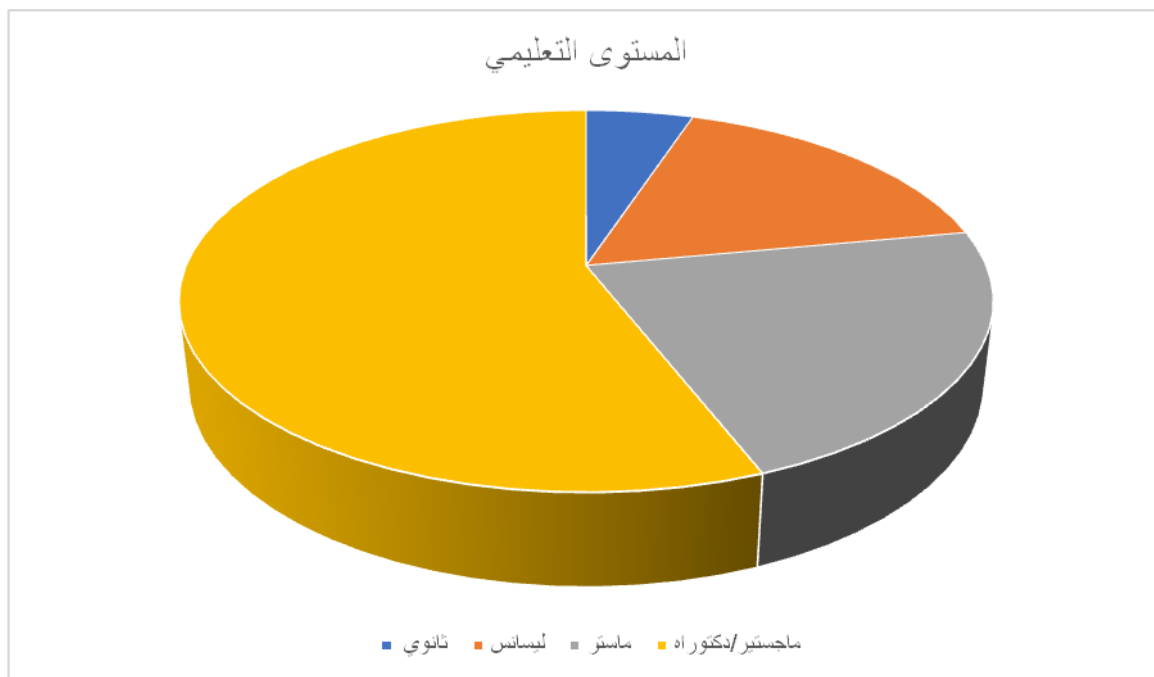
النسبة المئوية	التكرار	البيان
5.1%	3	ثانوي
16.9%	10	ليسانس
22.0%	13	ماستر
55.9%	33	ماجستير/دكتوراه
100%	59	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم (06) الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي، نلاحظ بأن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من حملة شهادة ماجستير/الدكتوراه، حيث بلغ عددهم 33 فرداً مشكلين 55.9% من أفراد العينة، متبوعين بحملة الماستر والبالغ عددهم 13 فرداً بنسبة 22.0% من أفراد العينة، تليها حملة ليسانس بعدد 10 بنسبة 16.9% من أفراد العينة، أما للذين لهم شهادة الثانوي فيمثلون 5.1% فقط وعددهم 3 أفراد.

من خلال التحليل السابق يبرز لنا المستوى الأكاديمي لعينة الدراسة، وهذا مؤشر جيد ودليل على أن أغلب أفراد العينة لديهم القدرة على الإجابة على أسئلة الإستمارة بشكل جيد، وهو ما يعزز من درجة الثقة فيجاباتهم ومن ثم الاعتماد عليها في التحليل.

الشكل رقم (07): توزيع العينة حسب المستوى العلمي



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

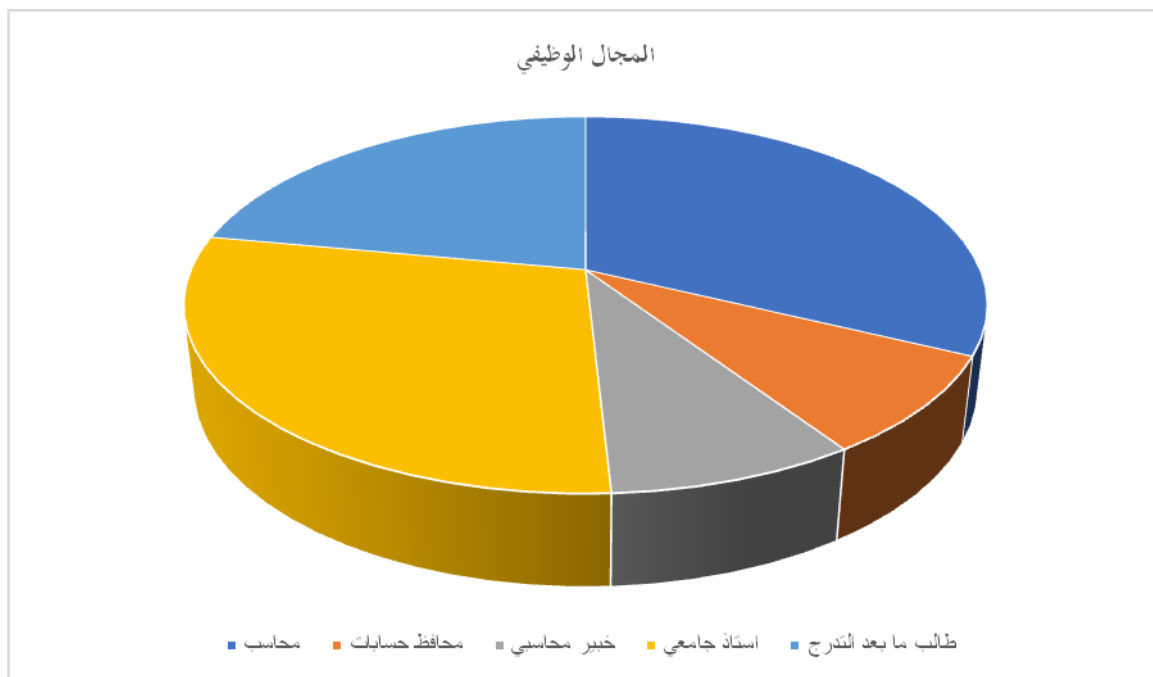
4-تحليل خصائص أفراد العينة حسب المجال الوظيفي

الجدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب المجال الوظيفي

النسبة المئوية	التكرار	البيان
32.2%	19	محاسب
8.5%	05	محافظ حسابات
8.5%	05	خبير محاسبي
17%	17	استاذ جامعي
13%	13	طالب ما بعد التدرج
100%	59	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

الشكل رقم (08): توزيع العينة حسب المجال الوظيفي



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم (07) الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب المجال الوظيفي، نلاحظ ان نسبة المحاسب اكثر قيمة التي بلغت 32.2% تليها نسبة الاستاذ الجامعي بنسبة 17% ثم نسبة الطالب ما بعد التدرج بقيمة 13%، وفي الاخير تطابق في النسب لكل من محافظ الحسابات والخبير المحاسبي بنسبة 8.5%.

4-تحليل خصائص أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

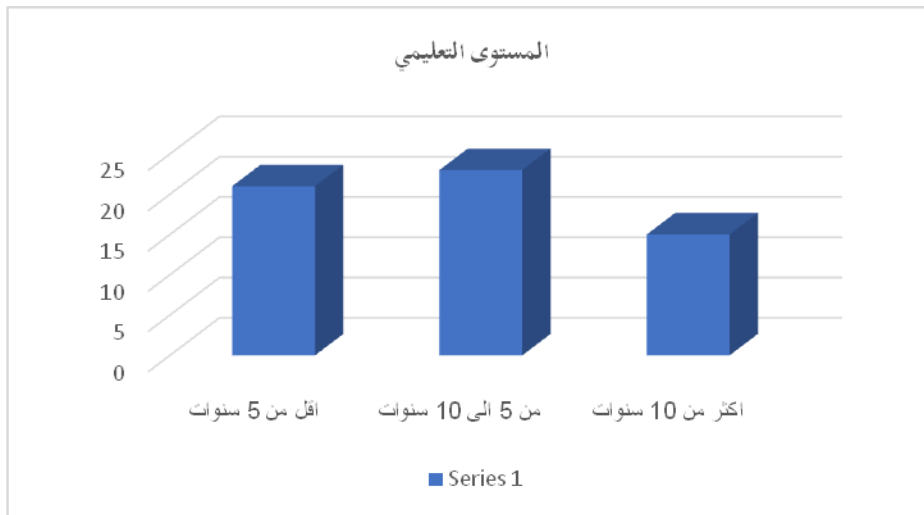
الجدول رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

النسبة المئوية	التكرار	البيان
35.6%	21	أقل من 5 سنوات
39.0%	23	من 5 إلى 10 سنوات
25.4%	15	أكثر من 10 سنوات
100%	59	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم (08) الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية، نلاحظ أن ما نسبته 39.0% من عينة لديهم خبرة مهنية من 5 سنوات إلى 10 سنوات، تليها نسبة 35.6% للفئة التي لديها اقدمية من أقل من 5 سنوات، و آخرهم لمن لديهم اقدمية في العمل لفئة أكثر من 10 سنوات بنسبة 25.4%

الشكل رقم (09): توزيع العينة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

المطلب الثاني: تفسير وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب تفسير وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية وإتجاه كل فقرة لكل محور وذلك اعتماداً على مقياس ليكارت الخماسي.

1- تفسير وتحليل اتجاهات الأفراد نحو المحور الأول "ارتباط المعلومات المحاسبية والمالية وحوكمة الشركات" نظراً لعدم كفاية الجدول في حالة كتابة فقرات المحور كما هي، فإنه سيتم وضع رموز لها حيث يأخذ المحور الأول الرمز A وتأخذ فقراته الستة الرموز من A1 إلى A6 والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (09): رموز فقرات المحور الأول.

المحور الأول: ارتباط المعلومات المحاسبية والمالية وحوكمة الشركات	
A1	الحرص على الالتزام بمبادئ الحوكمة لأنها توفر معلومات محاسبية ذات فعالية عالية قادرة على تحقيق أهداف الشركة .
A2	تعمل حوكمة الشركات على تطبيق نظم مالية ومحاسبية سليمة تساهم في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية .
A3	تعمل المؤسسات من خلال الحوكمة على توفير خاصية الثبات للمعلومة المحاسبية مما يساعد على تحليل القوائم المالية .
A4	القرارات المتخذة وفق البيانات حوكمة الشركات تقوم على المعلومات المحاسبية والمالية الملائمة وفي الوقت المناسب من خلال قوائم المالية
A5	يساهم المراجع الداخلي في مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل المؤسسة.
A6	يساهم محافظ الحسابات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية التي تفصح عنها المؤسسة .

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على استمارة (الملحق رقم 1).

الجدول رقم (10): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول.

الإتجاه	الإتحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق		موافق بشدة		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		
			النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
موافق بشدة	0.561	4.59	33.9%	20	62.7%	37	3.4%	02	-	-	-	-	A01
موافق بشدة	0.747	4.42	37.3%	22	54.2%	32	5.1%	03	3.4%	02	-	-	A02
موافق بشدة	0.633	4.34	42.4%	25	49.2%	29	8.5%	05	-	-	-	-	A03
موافق بشدة	0.622	4.42	49.2%	29	44.1%	26	6.8%	04	-	-	-	-	A04
موافق بشدة	0.757	4.34	50.8%	30	32.2%	19	16.9%	10	-	-	-	-	A05
موافق بشدة	0.609	4.36	42.4%	25	50.8%	30	6.8%	04	-	-	-	-	A06
موافق بشدة	0.654	4.41	المجموع										

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss)، الملحق رقم (02).

بالإعتماد على نتائج الأدوات الإحصائية المبينة أعلاه في الجدول (رقم 10)، يبين لنا أن كل آراء أفراد العينة كانت إيجابية حول ارتباط المعلومات المحاسبية والمالية وحوكمة الشركات، ويتضح ذلك من خلال المتوسط الحسابي لفقرات المحور الأول، حيث حصلت الفقرة الأولى على أعلى متوسط حسابي 4.59 وبتحرف معياري 0.561، وهذا يدل على أن المجيبين يوافقون بشدة على "الحرص على الالتزام بمبادئ الحوكمة لأنها توفر معلومات محاسبية ذات فعالية عالية قادرة على تحقيق أهداف الشركة"، وفي الدرجة الثانية كانت لفقرتان رقم 02 و 04 ذات متوسط حسابي 4.42 وبتحرف معياري 0.747، 0.622 على التوالي وهذا يدل موافقة بشدة المجيبين على "تعمل حوكمة الشركات على تطبيق نظم مالية ومحاسبية سليمة تساهم في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية"، القرارات المتخذة وفق اليات حوكمة الشركات تقوم على المعلومات المحاسبية والمالية الملائمة وفي الوقت المناسب من خلال قوائم المالية" في حين كانت المرتبة الثالثة من نصيب الفقرة 06 الأخيرة "يساهم محافظ الحسابات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية التي تفصح عنها المؤسسة" وذلك بعد أن بلغ متوسطها الحسابي 4.36 وبتحرفها المعياري 0.609 مما يدل على أن إجابات أغلب أفراد العينة كانت موافقة بشدة على هذه الفقرة، أما المرتبة الأخيرة فقد

كانت من نصيب الفقرتان 03 و05 حيث بلغ متوسطهما الحسابي 4.34 وانحرافهما المعياري 0.633، 0.757 على التوالي مما يدل على إجابات أغلب أفراد العينة تتجه نحو الموافقة بشدة على " تعمل المؤسسات من خلال الحوكمة على توفير خاصية الثبات للمعلومة المحاسبية مما يساعد على تحليل القوائم المالية". " يساهم المراجع الداخلي في مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل المؤسسة".

أما بالنسبة للمحور ككل، فبلغ المتوسط الحسابي 4.41 والانحراف المعياري 0.654 ومنه فإن إتجاه المحور الأول هو موافق بشدة

2- تفسير وتحليل اتجاهات الأفراد نحو المحور الثاني " انعكاس استخدام القيمة العادلة على مبادئ حوكمة الشركات "

نظرا لعدم كفاية الجدول في حالة كتابة فقرات المحور كما هي، فإنه سيتم وضع رموز لها حيث يأخذ المحور الثاني الرمز B وتأخذ فقراته الستة الرموز من B1 إلى B06 والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (11): رموز فقرات المحور الثاني

المحور الثاني: انعكاس استخدام القيمة العادلة على مبادئ حوكمة الشركات.	
B1	تمكن المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة المستخدمين من إجراء المقارنات الضرورية لأغراض التحليل المالي
B2	تسمح القيمة العادلة بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة لعدة سنوات وتبيان مدى تأثيرها بالتغيرات الاقتصادية
B3	يؤدي تطبيق اساس القيمة العادلة الى زيادة القابلية لفهم المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية
B4	معايير القيمة العادلة توفر معلومات مفيدة في ترشيد القرارات الاقتصادية
B5	المعلومات المحاسبية المعدة على اساس القيمة العادلة تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار
B6	تحقق القيمة العادلة التوافق بين المصالح المختلفة لمستخدمي القوائم المالية

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على استمارة (الملحق رقم 1).

الجدول رقم (12): يبين المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني

الإنتاج هـ	الإلتحاف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق		موافق بشدة		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		
			النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
موافق	0.673	4.14	%50.8	30	%39.0	23	%10.2	06	-	-	-	-	B1
موافق بشدة	0.593	4.58	%62.7	37	%32.2	19	%5.1	03	-	-	-	-	B2
موافق بشدة	0.591	4.59	%64.4	38	%30.5	18	%5.1	03	-	-	-	-	B3
موافق بشدة	0.616	4.61	%67.8	40	%25.4	15	%6.8	04	-	-	-	-	B4
موافق بشدة	0.650	4.44	%52.5	31	%39.0	23	%8.5	05	-	-	-	-	B5
موافق بشدة	0.652	4.54	%62.7	37	%28.8	17	%8.5	05	-	-	-	-	B6
موافق بشدة	0.629	4.48	المجموع										

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss)، الملحق رقم (02)..

بالإعتماد على نتائج الأدوات الإحصائية المبينة أعلاه في الجدول (رقم 12)، يبين لنا أن معظم أراء أفراد العينة كانت إيجابية حول انعكاس استخدام القيمة العادلة على مبادئ حوكمة الشركات، ويتضح ذلك من خلال المتوسط الحسابي لفقرات المحور الثاني، حيث حصلت الفقرة رقم 04 على أعلى متوسط حسابي 4.61 وبإلتحاف معياري 0.616، وهذا يدل على أن المجيبين يوافقون بشدة على هذه الفقرة "معايير القيمة العادلة توفر معلومات مفيدة في ترشيد القرارات الاقتصادية"، وفي الدرجة الثانية كانت للفقرة 03 ذات متوسط حسابي 4.59 وإلتحاف معياري 0.591، وهذا يدل موافقة بشدة المجيبين على هذه الفقرة "يؤدي تطبيق اساس القيمة العادلة الزيادة القابلية لفهم المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية"، في حين كانت المرتبة الثالثة من نصيب الفقرة 02 "تسمح القيمة العادلة بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة لعدة سنوات وتبيان مدى تأثيرها بالتغيرات الاقتصادية"، بمتوسط حسابي 4.58 وإلتحاف المعياري نسبته 0.593، مما يدل على أن إجابات أغلب أفراد العينة كانت موافقة بشدة على حول هاته، تليها الفقرة 06 "تحقق القيمة العادلة التوافق بين المصالح المختلفة لمستخدمي القوائم المالية" بمتوسط حسابي قدره 4.54 وبإلتحاف معياري 0.652 ثم الفقرة 05 بمتوسط حسابي 4.44 وإلتحاف معياري 0.650 مما يدل ايضا على الموافقة بشدة على هذه الفقرة وأخيرا الفقرة الأولى كانت اقل متوسط حسابي حيث بلغ 4.14 وإلتحاف معياري قدره 0.673 وهذا يدل على الموافقة على هذه الفقرة "تمكن المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة المستخدمين من إجراء المقارنات الضرورية لأغراض التحليل المالي".

أما بالنسبة للمحور ككل، فبلغ المتوسط الحسابي 4.48 والانحراف المعياري 0.629 ومنه فإن إتجاه المحور الثاني هو موافق بشدة

3- تفسير وتحليل اتجاهات الأفراد نحو المحور الثالث " اسهامات القيمة العادلة في تحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات "

نظرا لعدم كفاية الجدول في حالة كتابة فقرات المحور كما هي، فإنه سيتم وضع رموز لها حيث يأخذ المحور الثاني الرمز C وتأخذ فقراته الثمانية الرموز من C1 إلى C08، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (13): رموز فقرات المحور الثالث

المحور الثالث: اسهامات القيمة العادلة في تحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات	
استخدام القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر واقعية لأنها تعكس التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية	C1
الاعتماد على القيمة العادلة كأساس للقياس يسمح بمقارنة القوائم المالية لعدة مؤسسات في دول مختلفة نظرا لتوجه المعايير الدولية نحو نموذج القيمة العادلة	C2
يؤدي تطبيق اساس القيمة العادلة الى انتاج معلومات محاسبية مصنفة بشكل واضح وخالية من الغموض والتعقيد	C3
تساعد القيمة العادلة في تعزيز مفهوم حوكمة الشركات من خلال الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية (تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية)	C4
يسمح القياس بالقيمة العادلة بالرقابة الادارية للمؤسسة من خلال توفر قاعدة بيانات للمسييرين تمكنهم من الحساب والمراقبة	C5
يمكن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في حماية حقوق المساهمين	C6
تأثر قرارات مجلس الادارة على مختلف فئات المساهمين من خلال استخدام تطبيق القيمة العادلة .	C7
يضمن تطبيق القيمة العادلة تحسين مستويات الاداء من خلال احترام حقوق اصحاب المصالح	C8

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على استمارة (الملحق رقم 1).

الجدول رقم (14): يبين المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث

الإتجاه	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق		موافق بشدة		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		
			النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
موافق بشدة	0.504	4.47	47.5 %	28	52.5 %	31	-	-	-	-	-	-	C1
موافق بشدة	0.598	4.49	54.2 %	32	40.7 %	24	%5.1	03	-	-	-	-	C2
موافق بشدة	0.692	4.37	47.5 %	28	44.1 %	26	%6.8	04	%1.7	01	-	-	C3
موافق بشدة	0.679	4.47	57.6 %	34	32.2 %	19	10.2 %	06	-	-	-	-	C4
موافق بشدة	0.670	4.39	49.2 %	29	40.7 %	24	10.2 %	06	-	-	-	-	C5
موافق بشدة	0.727	4.46	59.3 %	35	27.1 %	16	13.6 %	08	-	-	-	-	C6
موافق بشدة	0.835	4.42	61.0 %	36	23.7 %	14	11.9 %	07	%3.4	02	-	-	C7
موافق بشدة	0.598	4.51	55.9 %	33	39.0 %	23	%5.1	03	-	-	-	-	C8
موافق بشدة	0.663	4.44	المجموع										

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss)، الملحق رقم (02).

بالإعتماد على نتائج الأدوات الإحصائية المبنية أعلاه في الجدول(رقم14)، يبين لنا أن كل أفراد العينة كانت إيجابية حول مساهمات القيمة العادلة في تحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات، ويتضح ذلك من خلال المتوسط الحسابي لفقرات المحور الثالث، حيث حصلت الفقرة رقم 08 على أعلى متوسط حسابي 4.51 وبإنحراف معياري 0.598 ، وهذا يدل على أن المجيبين يوافقون بشدة على "يضمن تطبيق القيمة العادلة تحسين مستويات الاداء من خلال احترام حقوق اصحاب المصالح"، وفي الدرجة الثانية كانت للفقرة رقم 02 ذات متوسط حسابي 4.49 وإنحراف معياري 0.598 ، وهذا يدل على الموافقة بشدة المجيبين على "الاعتماد على القيمة العادلة كأساس للقياس يسمح بمقارنة القوائم المالية لعدة مؤسسات في دول مختلفة نظرا لتوجه المعايير الدولية نحو نموذج القيمة العادلة"، في حين كانت المرتبة الثالثة من نصيب الفقرتان 04 و 01 "تساعد القيمة العادلة في تعزيز مفهوم حوكمة الشركات من خلال الخصائص النوعية للمعلومات الحاسبية والمالية (تطبيق مبادئ الافصاح والشفافية)"، "استخدام القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر واقعية لأنها تعكس التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"، وذلك بعد أن بلغ متوسطهما الحسابي 4.47 وإنحرافهما المعياري 0.679 و 0.504

على التوالي، مما يدل على أن إجابات أغلب أفراد العينة كانت موافقة بشدة على هذه الفقرتان، وحصلت الفقرة 06" يمكن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في حماية حقوق المساهمين "، على المرتبة 04، وذلك بمتوسط حسابي قدره 4.46 وبانحراف معياري 0.727 بإتجاه موافق بشدة، بعدها الفقرة 07 المرتبة 05" يمكن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في حماية حقوق المساهمين "، حيث بلغ متوسطها الحسابي 4.42 وانحرافها المعياري 0.835، مما يدل على إجابات أغلب أفراد العينة تتجه نحو الموافقة بشدة عليها واحتلت الفقرة 03 على المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي قيمته 4.37 و انحراف معياري 0.692 مما يدل على ان الجييين يوافقون بشدة على " يؤدي تطبيق اساس القيمة العادلة الى انتاج معلومات محاسبية مصنفة بشكل واضح وخالية من الغموض والتعقيد" أما بالنسبة للمحور ككل، فبلغ المتوسط الحسابي 4.44 والانحراف المعياري 0.663 ومنه فإن إتجاه المحور الثالث هو موافق بشدة.

المطلب الثالث: إختبار الفرضيات

نسعى من خلال هذا المطلب إلى إختبار صحة الفرضيات، حيث سنقوم بإختبار مدى موافقة أو رفض كل منها، حيث تم إختبار الفرضيات عند مستوى معنوية 0.05، وقد إختارنا لتحقيق ذلك قمنا بإستعمال معامل الارتباط بيرسون نظرا لكون البيانات توزيعها طبيعيا، ثم تحليل الإنحدار الخطي البسيط.

الفرع الأول: إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

يعتبر إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات من أهم الفروض لمعرفة طبيعة الإختبارات اللاحقة التي يجب استخدامها. من أجل التحقق من فرضية التوزيع الطبيعي، تم اللجوء إلى إختبار كولمنجروف سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov) تمهيدا لاستخدام أسلوب تحليل الانحدار باعتباره أحد الأساليب الإحصائية المعلمية في إختبار فرضيات الدراسة الحالية؛ لأن الإختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، ومن خلال برنامج SPSS يمكن إجراء الإختبار المسمى بإختبار جودة المطابقة (K.S)¹. كما يتضح في الجدول التالي:

¹ رياض عيشوش، مساهمة الثقافة التنظيمية في نجاح تطبيق ادارة المعرفة: دراسة حالة بعض وكالات البنوك العمومية بالمسيلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير في إطار مدرسة الدكتوراه في الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات تخصص: اقتصاد وإدارة المعرفة والمعارف، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011/2010، ص138

الجدول رقم (15): إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

البيان	المحور الاول	المحور الثاني	المحور الثالث	جميع المحاور
التكرارات	59	59	59	59
المتوسط	4.4124	4.4282	4.4492	4.4633
الإنحراف المعياري ^{a.b}	0.34927	0.44112	0.33807	0.27186
معظم الاختلافات الشديدة	0.132	0.142	0.142	0.096
	مطلق			
	إيجابي			
	0.132	0.142	0.094	0.084
	-0.089	-0.128	-0.142	-0.096
	سليبي			
Kolmogorov-Smirnov Z	1.014	1.094	1.091	0.738
مستوى الدلالة	0.256	0.182	0.185	0.648

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

الجدول يختبر الفرضيتين التاليتين:

- فرضية العدم (H_0): بيانات العينة مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي.

- الفرضية البديلة (H_1): بيانات العينة مسحوبة من مجتمع لا تتبع بياناته التوزيع الطبيعي.

يلاحظ أن مستوى المعنوية لكل المحاور أكبر من 0.05، مما يدعونا إلى قبول الفرضية الصفرية وبالتالي إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وهذا يمكننا من استخدام الاختبارات المعلمية وخاصة أسلوب الانحدار المعتمد على طريقة المربعات الصغرى.

الفرع الثاني: اختبار فرضيات الدراسة:

تم اختبار فرضيات الدراسة بمقارنة المتوسط الحسابي للاجابات على عبارات الاستبيان لجميع محاور الدراسة بالاعتماد على اختبار T-Test أحادي العينة، ما دام ان افراد العينة اكبر من 30 فرادا.

1- الفرضية الرئيسية: "مدى أهمية استخدام القيمة العادلة في تحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات"

-فرضية العدم (H_0)= لا يوجد مدى لأهمية استخدام القيمة العادلة في تحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات.

-الفرضية البديلة (H_1) = يوجد مدى لأهمية استخدام القيمة العادلة في تحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات .

الجدول رقم (16): إختبار T-Test الفرضية الرئيسية

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية Sig
المحور الأول	4.4633	0.271	126.107	58	0.000

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول أعلاه، يتبين ان قيمة المتوسط الحسابي لعبارات الاستبيان حول وجود مدى لأهمية إستخدام القيمة العادلة في تحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات 4.4633 وانحراف معياري 0.271 وهذا ما يقابل درجة موافق بشدة، وكان مستوى الدلالة Sig = 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، القائلة بأنه يوجد مدى لأهمية إستخدام القيمة العادلة في تحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات .

2-اختبار الفرضية الأولى : "يوجد ارتباط بين المعلومات المحاسبية والمالية وحكم الشركات" .

-فرضية العدم (H_0)= لا يوجد ارتباط بين المعلومات المحاسبية والمالية وحوكمة الشركات

-الفرضية البديلة (H_1) = يوجد ارتباط بين المعلومات المحاسبية والمالية وحوكمة الشركات.

الجدول رقم (17): إختبار T-Test الفرضية الاولى

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية Sig
المحور الأول	4.41243	0.684	97.039	58	0.000

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول أعلاه، يتبين ان قيمة المتوسط الحسابي لعبارات الاستبيان حول وجود ارتباط بين المعلومات المحاسبية والمالية وحوكمة الشركات 4.41243 وبانحراف معياري 0.684 وهذا ما يقابل درجة موافق بشدة، وكان مستوى الدلالة Sig = 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، القائلة بأنه يوجد ارتباط بين المعلومات المحاسبية والمالية وحوكمة الشركات.

3-اختبار الفرضية الثانية : "ينعكس استخدام القيمة العادلة على مبادئ حكم الشركات" .

-فرضية العدم (H_0)= لا ينعكس استخدام القيمة العادلة على مبادئ حكم الشركات.

-الفرضية البديلة (H_1) = ينعكس استخدام القيمة العادلة على مبادئ حكم الشركات.

الجدول رقم (18): إختبار T-Test الفرضية الثانية

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية Sig
المحور الثاني	4.52825	0.629	78.849	58	0.000

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول أعلاه، يتبين ان قيمة المتوسط الحسابي لعبارات الاستبيان حول ينعكس استخدام القيمة العادلة على مبادئ حكم الشركات 4.52825 وبانحراف معياري 0.629 وهذا ما يقابل درجة موافق بشدة، وكان مستوى الدلالة Sig = 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، القائلة بأنه ينعكس استخدام القيمة العادلة على مبادئ حكم الشركات.

4-اختبار الفرضية الثالثة : "إسهامات القيمة العادلة في تحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات" .

-فرضية العدم (H_0)= لا توجد اسهامات القيمة العادلة في تحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات.

-الفرضية البديلة (H_1) = توجد اسهامات القيمة العادلة في تحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات .

الجدول رقم (19): إختبار T-Test الفرضية الثالثة

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية Sig
المحور الثالث	4.44915	0.663	101.089	58	0.000

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول أعلاه، يتبين ان قيمة المتوسط الحسابي لعبارات الاستبيان حول توجد اسهامات القيمة العادلة في تحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات 4.44915 وبانحراف معياري 0.623 وهذا ما يقابل درجة موافق بشدة، وكان مستوى الدلالة $Sig = 0.000$ وهي قيمة أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، القائمة توجد اسهامات القيمة العادلة في تحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات.

الخلاصة

من الدراسة التطبيقية التي قمنا بها عن طريق اعداد استمارة والتي تهدف إلى إبراز مدى أهمية استخدام القيمة العادلة في تحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات، حيث تم توزيعها على عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية لولاية الوادي، وبعد تحليل النتائج التي جاءت بها الإستمارة والمدرجة في برنامج (Spss). حيث تم التطرق إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية، ثم قمنا بتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها التي تم تلخيصها ومعالجتها. في الأخير تم إختبار صحة فرضيات الدراسة التي وضعها في مقدمة الدراسة.

الخلاصة

استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات
دراسة ميدانية لعينة من الممارسين المصنفين و الأساتذة الجامعيين

الخاتمة

بعد التطرق إلى الدراسة النظرية والميدانية للإلمام بالموضوع خلصنا إلى أنه هناك أهمية كبيرة في استخدام القيمة العادلة من أجل تحقيق مبادئ حوكمة الشركات، فعلى الرغم من العيوب التي تشوب القيمة العادلة إلا أنّها تبرزما جاء به مبدأ الشفافية والإفصاح والذي هو أحد أهم مبادئ الحوكمة، فبعد عرض المعلومات المحاسبية والمالية بصفة صادقة و معبرة بدرجة كبيرة عن الواقع و بجودة عالية في وقتها الملائم ليتم استغلال هذه الأخيرة من قبل المستفيدين منها ومستحقيها كل حسب أهدافه.

وعليه تم إجراء العمليات الإحصائية الملائمة واختبار الفرضيات، وإستنباط النتائج، ثم تقديم التوصيات واقتراح آفاق تخدم الموضوع وتفيد غيرنا للتوسع من أجل البحث أكثر وأعمق في الموضوع.

1. إختبار الفرضيات السابقة:

وبغرض إستنباط النتائج المتوصل لها أولاً يجب الوقوف على إثبات أو نفي الفرضيات، حيث قمنا بالدراسة الميدانية من أجل إثبات صحتها من عدمها:

الفرضية الأولى: وجود علاقة تربط بين المعلومات المحاسبية والمالية و حوكمة الشركات و هذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: القيمة العادلة لها أثر إيجابي على حوكمة الشركات وهذا ما يثبت لنا صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: تساهم القيمة العادلة في تحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات (مبدأ الإفصاح والشفافية) وهذا ما يثبت لنا أيضا صحة الفرضية الثالثة والأخيرة.

2. النتائج

مما سبق نستعرض النتائج المتوصل لها كما يلي:

- ينتج عن إلتزام المؤسسات الاقتصادية بتطبيق الحوكمة معلومات محاسبية ومالية ذات فعالية عالية تمكنها من تحقيق أهدافها.

- تساعد حوكمة الشركات على توفير معلومات محاسبة مالية بخصائص نوعية ذات جودة تمكن مستخدميها

من إتخاذ أي قرار ان سواء إداري، تشغيلي أو إستراتيجي .

- يساهم كل من المراجع الداخلي والخارجي في مراجعة القواعد والسياسات المحاسبية المطبقة داخل المؤسسة، مما يساعد على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و المالية التي تفصح عنها المؤسسة .
- استخدام القيمة العادلة للمعلومات في القياس والإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية يمكن المستخدمين من إجراء مقارنات لأجل التحليل المالي وإظهار مدى تأثير التقلبات والظروف الاقتصادية على المؤسسة.
- تطبيق القيمة العادلة كمقياس للمعلومات المحاسبية و المالية يولد معلومات مفيدة وقابلة للفهم في القوائم المالية وتساعد المستثمر في اتخاذ قراره، وبالتالي نجدها تحقق توافق بين شتى المصالح لمختلف المستخدمين للقوائم المالية .
- نظرا لوجود حالة من التغيرات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية محيطة بالمؤسسة نجد أن عرض القوائم المالية بالقيمة العادلة يكون أكثر واقعية ووضوح وخالية من الغموض والتعقيد .
- القيمة العادلة تعزز مفهوم حوكمة الشركات من خلال الإفصاح عن معلومات محاسبية ومالية ذات جودة) مبدأ الإفصاح والشفافية) .
- من خلال تطبيق القيمة العادلة أي قرار من طرف مجلس الإدارة يؤثر على فئة المساهمين، كما أنّها تضمن تحسين مستويات الأداء من خلال إحترام أصحاب المصالح (تدخل عامل الأخلاق).

3. التوصيات

- بالإضافة إلى النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة وبقصد تشجيع تطبيق الحوكمة في المؤسسة الجزائرية نوصي بما يلي :
- قيام المؤسسات الجزائرية بالإطلاع على الإطار المحاسبي وخاصة فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية لما لها من أهمية كبيرة من أجل تطوير مستوياتهم العلمية والمعرفية في مجال المحاسبة ، والذي بدوره يزيد من حيادية القوائم المالية ودقتها.
- تطبيق الحوكمة في المؤسسات الجزائرية يساعدها في الاستمرارية وتحقيق قيمتها في السوق .
- التوجه نحو استخدام نموذج القيمة العادلة للقياس والإفصاح في إعداد القوائم المالية مما يسمح بمقارنتها مع قوائم أخرى لنفس المؤسسة، أو لمؤسسات أخرى في دول مختلفة تعتمد المعايير المحاسبية الدولية التي بدورها تنادي لتطبيق هذا النموذج .
- الاجتهاد في التطبيق الحقيقي لأسس حوكمة الشركات للاستفادة من المزايا التي تحققها والعمل على تنمية الوعي المتعلق بمفهوم الحوكمة.

- العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح ومنحهم الأمن والأمان لأموالهم.

4. آفاق الدراسة

- وفي الأخير نختتم موضوعنا هذا بمقترحات يمكن التطرق لها مستقبلا:
 - تحقيق حوكمة الشركات أهداف المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
 - دور الإفصاح عن المعلومة المحاسبية والمالية بالقيمة العادلة في ترشيد القرار الاستثماري.
 - أهمية القيمة العادلة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والمالية .

المراجع

إستخدام القيمة الصادقة لتحقيق متطلبات مبادئ موحدة، حوكمة الشركات
دراسة ميدانية لعينة من الممارسين المهنيين و الأساتذة الجامعيين

قائمة المراجع

الكتب:

- د.أحمد طرطار، أ.عبد العالي منصر: تقنيات المحاسبة العامة وفق scf (الجانِب التطبيقِي)، جِسر للنشر والتوزيع، 2018.
- د.سفير محمد ود.بوبكر مصطفى، حوكمة الشركات، تلمسان-الجزائر، النشر الجامعي الجديد للنشر والطباعة والتوزيع، 2018.
- د.علي عبد الصمد عمر: حوكمة المؤسسات بين المحاسبة المالية والتدقيق المحاسبي، الجزائر، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.
- عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار النمير، الطبعة الثانية، دمشق، سوريا، 2005.
- فريد سلام، التقنيات المنهجية الملائمة للبحث الإجتماعي، محاضرات منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية، مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، السداسي الأول، 2017.
- حامد الشمري: الأساليب الإحصائية في إتخاذ القرار: تطبيقات في منظمات أعمال إنتاجية وخدمية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

المذكرات و الأطروحات:

- هبة طيبش: دور القيمة العادلة في تحقيق مصداقية قائمة المركز المالي للمؤسسة- مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية دراسة حالة مؤسسة ملبنة الكاهنة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2014-2015.
- أسامة محمد يوسف هرش: أثر تطبيق القيمة العادلة في جودة الارباح، دراسة ميدانية على المصارف التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، الزرقاء، 2017.

- بزقاري حياة: دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2011.
- سميحة بو حفص : أثر الخصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018/2017.
- أحمد عبد الهادي شبير: دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية -دراسة تطبيقية على شركة المساهمة العامة في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة - فلسطين، أكتوبر 2006.
- صبايحي نوال، الافصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية IFRS وأثره على جودة المعلومة، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، سنة 2011.
- حسين عبد الجليل آل غزوي: حوكمة الشركات وأثرها مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية (دراسة اختبارية على شرمات المساهمة في المملكة العربية السعودية) ،رسالة ماجستير في المحاسبة (التحليل المالي)، الاكاديمية العربية في الدانمارك كلية الادارة والاقتصاد، سنة 2010.
- هاجر بكاري: مصداقية المعلومات المحاسبية ودورها في إتخاذ القرارات الإدارية ,رسالة ماستر، جامعة حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.
- حجاب أحمد، سامي رابح: مدى تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية- دراسة ميدانية- مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2020/2019.
- بالنور محمد الساسي، القيمة العادلة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية- دراسة حالات تطبيقية- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف 01، سنة 2018.
- قطاف عقبة، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة: شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019.

- عمر يوسف الحيارى: أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، سنة 2017.
- صحراوي زينب و ديلمي أمينة: _ الحوكمة كآلية لتحسين الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة)_، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، سنة 2017.
- رياض عيشوش، مساهمة الثقافة التنظيمية في نجاح تطبيق ادارة المعرفة: دراسة حالة بعض وكالات البنوك العمومية بالمسيلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير في إطار مدرسة الدكتوراه في الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011.

المجلات والمقالات:

- بودور شوريب: مقال بعنوان: التوجه المحاسبي الدولي نحو منهج القيمة العادلة، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 27، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس.
- محمد حسان بن مالك و محمد بشير غوالي: مقال بعنوان: أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في الجنوب الشرقي- دراسة تطبيقية، مجلة الباحث، عدد 2015/15.
- بونعجة سحنون: مقال بعنوان: أهمية القيمة العادلة كأسلوب للقياس ما بين المرجعية المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية ، المركز الجامعي بتيسمسيلت، المجلد 04، العدد 01.2020، تاريخ النشر: 2020/03/15.
- أ.د أحمد قايد نور الدين و هلايلي إسلام، ورقة بحثية بعنوان: دور نظام المعلومات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، جوان 2019.

- خلف الله بن يوسف وزيتوني كمال، مقال بعنوان: دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 14، العدد 01، سنة 2019.
- د.بديسي فهيمة، مقال بعنوان: الحوكمة ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي (iefpedia.com)، سنة 2011.
- د.قمان عمرو أ.باكرية علي: أهمية جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد قرارات الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة تحليلية، جامعة المسيلة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد: 2019/01، سنة 2019 .
- محمد زرقون وفارس بن يدير: واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية- دراسة ميدانية لفئتين ، فئة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية وفئة الأكاديميين والمهنيين المحاسبين، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 04، جوان 2016 .
- عقري روزة و بوسعين تاسعديت: أثر محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد scf- دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين - مجلة البشار الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، مجلد 07، العدد 01 (أفريل 2021)، بتاريخ 2021/03/23.
- جميل حسن النجار: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية- دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات و المديرين الماليين-، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 09، العدد 03، سنة 2013.
- مركز أبو ظبي للحوكمة، أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم (سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبو ظبي للحوكمة)، برج غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- مركز عمان لحوكمة الشركات (اتحاد الشركات الاستثمارية): حوكمة الشركات، الهيئة العامة لسوق المال، مكتبة آفاق، سبتمبر 2011.

المؤتمرات، المنتقيات و المداخلات:

- فلة حمدي، نجلاء نوبلي: مداخلة بعنوان: استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 07.06 ماي 2012.
- بلعادي عمار، جاوحدو رضا، مداخلة بعنوان: دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية و الإفصاح، الملتقى الدولي الأول حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة- واقع، رهانات وآفاق-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 7 و8 ديسمبر 2010.
- د.محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة و معاييرها، المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس- لبنان، 15-17 ديسمبر 2012.

المحاضرات والندوات

- حورية بوساحة: الإحصاء و الإحتمالات، المعهد الوطني للتكوين مستخدمي الترتيب و تحسين مستواهم، الجزائر، 2008.
- هدى برهان سيف الدين، محاضرات الإحصاء في علم النفس، الفصل الخامس، السعودية، 2014.
- وليد عبد الرحمان الفراء، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، 2008.

الملاحق

إستخدام القيمة الصادقة لتحقيق متطلبات مبادئ مبادئ حوكمة الشركات
دراسة ميدانية لعينة من الممارسين المهنيين و الأساتذة الجامعيين

الملاحق

ملحق رقم 01: الإستبيان

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية
ماستر تخصص محاسبة وتدقيق

الاستبيان

سيدتي سيدي الفاضل(ة)

في إطار استكمال الحصول على شهادة الماستر الأكاديمي في تخصص محاسبة وتدقيق و لإنجاز البحث المرسوم بعنوان استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات -دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين المحاسبي- ولذلك نرجو التكرم بالإجابة على فقرات هذا الاستبيان والذي يمثل على احد الجوانب الهامة للبحث ، ويهدف إلى دراسة وتحليل آراء الأكاديميين والمهنيين حول معرفة تأثير استخدام القيمة العادلة ومساهمتها في تحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات .

لذا نلتمس من سيادتكم التعاون معنا بالإجابة على هذا الاستبيان وإعطاءه الأهمية اللازمة لما له من تأثير على نتيجة الدراسة مع تأكيدنا على سرية المعلومات التي ستقدمونها اذ سوف تستخدم الا لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرين لكم حسن تعاونكم

ولكم منا كل الشكر والامتنان والتقدير

ملاحظة : ضع علامة (X) في الخانة المناسبة

القسم الاول: معلومات شخصية

الجنس: ذكر انثى

العمر: اقل من 30 39-30 49-40 اكثر من 50

المستوى التعليمي: ثانوي ليسانس ماستر ماجستير/دكتوراه

المجال الوظيفي :

- مهني: محاسب محافظ حسابات خبير محاسبي

- أكاديمي: استاذ جامعي طالب ما بعد التدرج

الخبرة المهنية: اقل من 5 سنوات 5-10 سنوات اكثر من 10 سنوات

القسم الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول: ارتباط المعلومات المحاسبية والمالية وحوكمة الشركات

الرقم	العبارات	وافق	وافق بشدة	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
01	الحرص على الالتزام بمبادئ الحوكمة لأنها توفر معلومات محاسبية ذات فعالية عالية قادرة على تحقيق اهداف الشركة.					
02	تعمل حوكمة الشركات على تطبيق نظم مالية ومحاسبية سليمة تساهم في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.					
03	تعمل المؤسسات من خلال الحوكمة على توفير خاصية الثبات للمعلومة المحاسبية مما يساعد على تحليل القوائم المالية.					
04	القرارات المتخذة وفق آليات حوكمة الشركات تقوم على المعلومات المحاسبية والمالية الملائمة وفي الوقت المناسب من خلال قوائم المالية.					
05	يساهم المراجع الداخلي في مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل المؤسسة.					
06	يساهم محافظ الحسابات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية التي تقصح عنها المؤسسة.					

المحور الثاني: انعكاس استخدام القيمة العادلة على مبادئ حوكمة الشركات

الرقم	العبارات	اوافق	اوافق بشدة	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
01	تمكن المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة المستخدمين من إجراء المقارنات لضرورية لأغراض التحليل المالي					
02	تسمح القيمة العادلة بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة لعدة سنوات وتبيان مدى تأثيرها بالتغيرات الاقتصادية					
03	يؤدي تطبيق اساس القيمة العادلة الى زيادة القابلية لفهم المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية					
04	معايير القيمة العادلة توفر معلومات مفيدة في ترشيد القرارات الاقتصادية					
05	المعلومات المحاسبية المعدة على اساس القيمة العادلة تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار					
06	تحقق القيمة العادلة التوافق بين المصالح المختلفة لمستخدمي القوائم المالية					

المحور الثالث: اسهامات القيمة العادلة في تحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات

الرقم	العبارات	وافق	وافق بشدة	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
01	استخدام القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر واقعية لأنها تعكس التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية					
02	الاعتماد على القيمة العادلة كأساس للقياس يسمح بمقارنة القوائم المالية لعدة مؤسسات في دول مختلفة نظرا لتوجه المعايير الدولية نحو نموذج القيمة العادلة					
03	يؤدي تطبيق اساس القيمة العادلة الى انتاج معلومات محاسبية مصنفة بشكل واضح وخالية من الغموض والتعقيد					
04	تساعد القيمة العادلة في تعزيز مفهوم حوكمة الشركات من خلال الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية (تطبيق مبادا الافصاح والشفافية)					
05	يسمح القياس بالقيمة العادلة بالرقابة الادارية للمؤسسة من خلال توفر قاعدة بيانات للمسيرين تمكنهم من الحساب والمراقبة					
06	يمكن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في حماية حقوق المساهمين					
07	تأثر قرارات مجلس الادارة على مختلف فئات المساهمين من خلال استخدام تطبيق القيمة العادلة .					
08	يضمن تطبيق القيمة العادلة تحسين مستويات الاداء من خلال احترام حقوق اصحاب المصالح					

One-Sample Test

	Test Value =0					
	t	df	Sig.(2-tailed)	Mean Difference	95%Confidence Interval Of the Difference	
					Lower	Upper
all	126.107	58	.000	4.48328	4.3924	4.5341

Statistics

	Mean	Std. Deviation
الجنس	1.41	.495
العمر	2.27	.715
المستوى التعليمي	3.29	.929
المجال الوظيفي	3.00	1.608
الخبرة المهنية	1.90	.781
الحرص على الالتزام بمبادئ الحوكمة لأنها توفر معلومات محاسبية ذات فعالية عالية قادرة على تحقيق اهداف الشركة.	4.59	.561
تعمل حوكمة الشركات على تطبيق نظم مالية ومحاسبية سليمة تساهم في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.	4.42	.747
تعمل المؤسسات من خلال الحوكمة على توفير خاصية الثبات للمعلومة المحاسبية مما يساعد على تحليل القوائم المالية.	4.34	.633
القرارات المتخذة وفق آليات حوكمة الشركات تقوم على المعلومات المحاسبية والمالية الملائمة و في الوقت المناسب من خلال قوائم المالية.	4.42	.622
يساهم المراجع الداخلي في مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل المؤسسة.	4.34	.757
يساهم محافظ الحسابات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية التي تفصح عنها المؤسسة	4.36	.609
تمكن المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة المستخدمين من إجراء المقارنات الضرورية لأغراض التحليل المالي	4.41	.673
تسمح القيمة العادلة بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة لعدة سنوات وتبيان مدى تأثيرها بالتغيرات الاقتصادية	4.58	.593
يؤدي تطبيق أساس القيمة العادلة الى زيادة القابلية لفهم المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية	4.59	.591
معايير القيمة العادلة توفر معلومات مفيدة في ترشيد القرارات الاقتصادية	4.61	.616

المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار	4.44	.650
تحقق القيمة العادلة التوافق بين المصالح المختلفة لمستخدمي القوائم المالية	4.54	.652
استخدام القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر واقعية لأنها تعكس التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسة	4.47	.504
الاعتماد على القيمة العادلة كأساس للقياس يسمح بمقارنة القوائم المالية لعدة مؤسسات فيديو لمختلفة	4.49	.598
يؤدي تطبيق اساس القيمة العادلة الى انتاج معلومات محاسبية مصنفة بشكل واضح وخالية من الغموض و التعقيد	4.37	.692
تساعد القيمة العادلة في تعزيز مفهوم حوكمة الشركات من خلال الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية	4.47	.679
يسمح القياس بالقيمة العادلة بالرقابة الادارية للمؤسسة من خلال توفر قاعدة بيانات للمديرين تمكنه ممن الحساب والمراقبة	4.39	.670
يمكن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في حماية حقوق المساهمين	4.46	.727
تأثر قرارات مجلس الادارة على مختلف فئات المساهمين من خلال استخدام تطبيق القيمة العادلة.	4.42	.835
يضمن تطبيق القيمة العادلة تحسين مستويات الاداء من خلال احترام حقوق اصحاب المصالح	4.51	.598

Frequency Table

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	35	59.3	59.3	59.3
	انثى	24	40.7	40.7	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 30	8	13.6	13.6	13.6
	30-39	28	47.5	47.5	61.0
	40-49	22	37.3	37.3	98.3
	اكثر من 50	1	1.7	1.7	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

المستوى التعليمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ثانوي	3	5.1	5.1	5.1
	ليسانس	10	16.9	16.9	22.0
	ماستر	13	22.0	22.0	44.1
	ماجستير / دكتوراه	33	55.9	55.9	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

المجال الوظيفي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسب	19	32.2	32.2	32.2
	موظف حسابات	5	8.5	8.5	40.7
	خبير محاسبي	5	8.5	8.5	49.2
	أستاذ جامعي	17	28.8	28.8	78.0
	طالب ما بعد التدرج	13	22.0	22.0	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

الخبرة المهنية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 5 سنوات	21	35.6	35.6	35.6
	5-10 سنوات	23	39.0	39.0	74.6
	اكثر من 10 سنوات	15	25.4	25.4	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

الحرص على الالتزام بمبادئ الحوكمة لأنها توفر معلومات محاسبية ذات فعالية عالية قادرة على تحقيق أهداف الشركة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	2	3.4	3.4	3.4
	اوافق بشدة	20	33.9	33.9	37.3
	اوافق	37	62.7	62.7	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

تعمل حوكمة الشركات على تطبيق نظم مالية ومحاسبية سليمة تساهم في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا اوافق	2	3.4	3.4	3.4
	محايد	3	5.1	5.1	8.5
	اوافق بشدة	22	37.3	37.3	45.8
	اوافق	32	54.2	54.2	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

تعمل المؤسسات من خلال الحوكمة على توفير خاصية الثبات للمعلومة المحاسبية مما يساعد على تحليل القوائم المالية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	5	8.5	8.5	8.5
	اوافق بشدة	29	49.2	49.2	57.6
	اوافق	25	42.4	42.4	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

القرارات المتخذة وفق اليات حوكمة الشركات تقوم على المعلومات المحاسبية والمالية الملائمة وفي الوقت المناسب من خلال قوائم المالية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	4	6.8	6.8	6.8
	اوافق بشدة	26	44.1	44.1	50.8
	اوافق	29	49.2	49.2	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

يساهم المراجع الداخلي في مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل المؤسسة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	10	16.9	16.9	16.9
	اوافق بشدة	19	32.2	32.2	49.2
	اوافق	30	50.8	50.8	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

يساهم محافظ الحسابات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية التي تفصح عنها المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	4	6.8	6.8	6.8
	اوافق بشدة	30	50.8	50.8	57.6
	اوافق	25	42.4	42.4	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

تمكن المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة المستخدمين من إجراء المقارنات الضرورية لأغراض التحليل المالي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	6	10.2	10.2	10.2
	اوافق بشدة	23	39.0	39.0	49.2
	اوافق	30	50.8	50.8	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

تسمح القيمة العادلة بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة لعدة سنوات وتبيان مدى تأثيرها بالتغيرات الاقتصادية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	3	5.1	5.1	5.1
	اوافق بشدة	19	32.2	32.2	37.3
	اوافق	37	62.7	62.7	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

يؤدي تطبيق اساس القيمة العادلة الى زيادة القابلية لفهم المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	3	5.1	5.1	5.1
	اوافق بشدة	18	30.5	30.5	35.6
	اوافق	38	64.4	64.4	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

معايير القيمة العادلة توفر معلومات مفيدة في ترشيد القرارات الاقتصادية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	4	6.8	6.8	6.8
	اوافق بشدة	15	25.4	25.4	32.2
	اوافق	40	67.8	67.8	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

المعلومات المحاسبية المعدة على اساس القيمة العادلة تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	5	8.5	8.5	8.5
	اوافق بشدة	23	39.0	39.0	47.5
	اوافق	31	52.5	52.5	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

تحقق القيمة العادلة التوافق بين المصالح المختلفة لمستخدمي القوائم المالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	5	8.5	8.5	8.5
	اوافق بشدة	17	28.8	28.8	37.3
	اوافق	37	62.7	62.7	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

استخدام القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر واقعية لأنها تعكس التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اوافق بشدة	31	52.5	52.5	52.5
	اوافق	28	47.5	47.5	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

الاعتماد على القيمة العادلة كأساس للقياس يسمح بمقارنة القوائم المالية لعدة مؤسسات فيديو لمختلفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	3	5.1	5.1	5.1
	اوافق بشدة	24	40.7	40.7	45.8
	اوافق	32	54.2	54.2	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

يؤدي تطبيق اساس القيمة العادلة الى انتاج معلومات محاسبية مصنفة بشكل واضح و خالية من الغموض والتعقيد

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا اوافق	1	1.7	1.7	1.7
	محايد	4	6.8	6.8	8.5
	اوافق بشدة	26	44.1	44.1	52.5
	اوافق	28	47.5	47.5	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

تساعد القيمة العادلة في تعزيز مفهوم حوكمة الشركات من خلال الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية (تطبيق مبدا الافصاح والشفافية)

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	6	10.2	10.2	10.2
	اوافق بشدة	19	32.2	32.2	42.4
	اوافق	34	57.6	57.6	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

يسمح القياس بالقيمة العادلة بالرقابة الادارية للمؤسسة من خلال توفر قاعدة بيانات للمسييرين تمكنهم من الحساب والمراقبة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	6	10.2	10.2	10.2
	اوافق بشدة	24	40.7	40.7	50.8
	اوافق	29	49.2	49.2	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

يمكن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في حماية حقوق المساهمين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	8	13.6	13.6	13.6
	اوافق بشدة	16	27.1	27.1	40.7
	اوافق	35	59.3	59.3	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

تأثر قرارات مجلس الادارة على مختلف فئات المساهمين من خلال استخدام تطبيق القيمة العادلة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا اوافق	2	3.4	3.4	3.4
	محايد	7	11.9	11.9	15.3
	اوافق بشدة	14	23.7	23.7	39.0
	اوافق	36	61.0	61.0	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

يضمن تطبيق القيمة العادلة تحسين مستويات الاداء من خلال احترام حقوق اصحاب المصالح

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	3	5.1	5.1	5.1
	او اقبشدة	23	39.0	39.0	44.1
	وافق	33	55.9	55.9	100.0
	Total	59	100.0	100.0	

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
T1	59	4.4124	.34927	.04547
T2	59	4.5282	.44112	.05743
T3	59	4.4492	.33807	.04401

One-Sample Test

Test Value = 0						
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
T1	97.039	58	.000	4.41243	4.3214	4.5034
T2	78.849	58	.000	4.52825	4.4133	4.6432
T3	101.089	58	.000	4.44915	4.3611	4.5373

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.755	20